أستراليا اليوم

كل أخبار أستراليا

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatodayonline
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
Pinterest: /medianewsaustralia
linkedin: /in/australia-today-a78616153/
WhatsApp: 0449 146 961

رئيس مجلس الإدارة/ د. سام نان

Saturday 28 September 2024 No. 182 16 Pages Price $2.5 ١٦ صفحة السبت ٢٨ أيلول (سبتمبر) ٢٠٢٤ العدد رقم ١٨٢

جدل الترس السلبي وأزمات الحكومة: محاولات التهدئة وسط تكهنات سياسية

لا شك أن المتاعب التي لحقت بالحكومة نتيجة للوتيرة التي سارت بها المناقشات الأخيرة حول موضوع الترس السلبي.
بدأت المناقشات بخبر صباحي في صحيفة «ناين» نقلاً عن مصدر «رفيع» في حزب العمال مفاده أن وزارة الخزانة تعمل على صياغة تغييرات على النظام الذي يسمح للمستثمرين بالمطالبة بخصومات ضريبية على نفقات العقارات.
وبدأت المناقشات في التسارع عندما صعد رئيس الوزراء إلى المنصة ولوح برسالة مغرية للصحافيين مفادها «هذا ليس رفضاً».
أعرب ألبانيزي عن تقديره لجهود وزارة الخزانة في دراسة مجموعة من المقترحات، رغم أن الترس السلبي لم يكن سياسة الإسكان التي تنتهجها الحكومة (في الوقت الحالي)، ولم يكن محور تركيزها (في الوقت الحالي).
ودخل معارضو الحكومة إلى المضمار: حيث زعم حزب الخضر تحقيق نصر استباقي، وقال الائتلاف إن إزالة الخصم الضريبي لن يؤدي إلا إلى تأجيج أزمة تكاليف المعيشة.
وكان السباق قد بدأ، ولكن بحلول المقابلة التالية التي أجراها ألبانيزي كان قد بدأ في خفض وتيرة التسابق.
«من المؤكد أنه لم يأمر بأي نماذج للخزانة، ولم يكن وزير الخزانة جيم تشالمرز، وبالتالي لا يمكنه القول ما إذا كان وزير الخزانة قد فعل ذلك.
في صباح يوم الخميس، كان ألبانيزي يقود السيارة إلى الخلف على طول المسار. وتحدث إلى برامج الأخبار الصباحية لشرح ما لم تفعله حكومته.
وقال رئيس الوزراء إنه لا يفكر في نقل إصلاحات الترس السلبي إلى الانتخابات القادمة. ونفض الغبار عن تقرير قديم لمجلس العقارات استخدم ذات يوم كسلاح ضد حزب العمال في حملته لعام ٢٠١٩، عندما خسر لأول مرة بسبب الترس السلبي، للتحذير من أن تغييرات الترس السلبي قد تضر بمعروض الإسكان – التركيز الحقيقي للحكومة على الإسكان.
ويؤكد ألبانيزي أنه غير منزعج من التكهنات الساخنة بشأن الترس السلبي.
ولكن هل من المعقول أن يكون رئيس الوزراء متردداً في تنفيذ خطة سرية؟ لا شك أن هذا هو ما يجب أن يفعله، لأنه بعد أن خالف وعده بعدم المساس بتخفيضات ضريبة الدخل التي تم تشريعها بالفعل في المرحلة الثالثة - والتي تم الكشف عنها من خلال التكتيك المألوف للغاية المتمثل في نماذج الخزانة المسربة والتصريح الناعم بأن «هذا ليس تركيزنا» - لن تخدع الحكومة الناس مرتين بشأن نواياها.
حتى إذا تراجع حزب العمال عن إصلاح الخصم الضريبي، فإن حزب الخضر والائتلاف سوف يستمران في الركض في دورات حول ما يسمى «الخطة السرية» حتى يوم التصويت - لذا فمن الأفضل أن تفهمها.
وسوف يتعين على رئيس الوزراء أن يظل هادئاً.
كما يبدو زعيم المعارضة بيتر داتون سعيداً بالسماح لوزير الطاقة كريس بوين بالتكهن بأسعار بديلة للطاقة النووية بدلاً من تقديم أسعاره الخاصة.
وكانت أنظار كانبيرا موجهة إلى داتون يوم الاثنين عندما ألقى خطاباً رئيسياً حول الاقتراح النووي للائتلاف لمعرفة ما إذا كان قد يملأ بعض الفراغات أخيراً.
ولكن دوتون قال إن الائتلاف سوف يحدد السعر في «الوقت الذي يختاره»، وليس وقت كريس بوين.
إن دوتون وألبانيزي يدركان أهمية التوقيت، ويسمحان للمضاربين بملء الفراغ في التفاصيل التي تركوها - بغض النظر عن النماذج الإدارية.
لا يوجد سعر محدد، ولكن دوتون اعترف بذلك.
بما أن أول محطة نووية لا يمكن أن تبدأ العمل قبل عام ٢٠٣٧، ومن المقرر أن تتقاعد نصف دزينة من محطات الفحم قبل ذلك الوقت، فإن محطات الفحم القديمة هذه سوف تحتاج إلى الإبقاء عليها مفتوحة لفترة أطول، وربما تزويدها بعربة ممولة من الحكومة لإبقائها تعمل ببطء.
وتعمل الحكومة الفيدرالية على شحذ لغتها بشأن الصراع المتنامي بين لبنان وإسرائيل.
بعد انفجار أجهزة النداء التي يديرها حزب الله وقتل العديد من الأشخاص في لبنان، أعربت وزيرة الخارجية بيني وونغ عن قلقها إزاء العنف، لكنها أشارت مراراً وتكراراً إلى إدراج حزب الله كمنظمة إرهابية.
وبحلول يوم الأربعاء، أضافت السناتور وونغ أنه في حين أن حزب الله هو بلا شك جماعة إرهابية، «فحتى في الحرب، هناك قواعد ... حتى عند التعامل مع جهة إرهابية».
في يوم الخميس، انضمت أستراليا إلى الولايات المتحدة ودول أخرى للدعوة إلى وقف إطلاق نار فوري لمدة ثلاثة أسابيع عبر الحدود بين إسرائيل ولبنان.
لكن الآمال في خفض التصعيد تم التعبير عنها بعدم اليقين. تواصل الحكومة تحذير الأستراليين في لبنان من أنه يجب عليهم المغادرة على متن رحلات تجارية بينما لا يزال بإمكانهم ذلك.
لقد كانت قضية كبيرة هذا الأسبوع للأشرار الكوميديين الكلاسيكيين في البلاد: الترس السلبي، وبنك الاحتياطي الفيدرالي والثنائي الشرير كولز وولورثس، جميعهم كان لهم دور.
ربما كان الحكم قد صدر بالفعل بعد الإعلان عن أن الثنائي سيُحال إلى المحكمة بتهمة تزييف الخصومات على مئات المنتجات.
على الأقل، حذر رئيس الوزراء من تعليقاته بـ «إذا ثبتت» عندما وجه ضربة قاسية إلى محلات السوبر ماركت لارتفاع معدلات التضخم.
كانت وزيرة الإسكان «الغاضبة» كلير أونيل أكثر يقينًا على تيك توك من أن محلات السوبر ماركت تظاهرت بملصقات الخصم الخاصة بها.
هناك جو من اليأس حيث يظل بنك الاحتياط مستقلاً بعناد عن المطالبات بخفض أسعار الفائدة على الفور.
لجأ بيل شورتن، الكاتب في موقع «روبوديبت»، إلى الكتاب المقدس هذا الأسبوع للعثور على التعريف الأصلي لـ «كبش الفداء» – على ما يبدو في زمن اللاويين، سيتم إطلاق المخلوق ذو الظلف المشقوق في البرية «حاملاً كل خطايا المجتمع».
ستكون الحكومة سعيدة بتحمل شركتي كولز وولورثس خطايا التضخم، سواء كان خداعهما المزعوم للعملاء قد ساعد في دفعه إلى الأمام أم لا.

الدم يحنّ ولو كان دعماً للإرهاب

منذ بداية رد إسرائيل على الهجمات العنيفة التي شنتها حماس وحزب الله، غمرت منصات التواصل الاجتماعي بتعليقات تعكس وجهة نظر معينة. وتأتي العديد من هذه التعليقات من أفراد ناطقين بالعربية يقيمون في دول غربية مثل الولايات المتحدة وأستراليا وكندا. وغالبًا ما تكون ردود الفعل هذه مشبعة بالتعاطف مع القضايا الفلسطينية واللبنانية، حتى عندما ترتبط هذه القضايا بمجموعات معترف بها دوليًا كمنظمات إرهابية.
من المهم أن نفهم أن هذا الدعم يبدو أنه ينبع من شعور بالولاء العرقي أو الثقافي وليس تقييمًا معقولًا للموقف. غالبًا ما تشير الرسالة الأساسية إلى التضامن القائم على التراث العربي المشترك، بغض النظر عما إذا كانت الإجراءات المدعومة تشمل العنف أو الإرهاب. وهذا يعكس اعتقادًا راسخًا ينتقل عبر الأجيال، حيث يتم تعليم العرب أن ينظروا إلى إسرائيل كعدو متأصل، كما تعززه التعاليم الثقافية والسياسية والدينية في بعض الأحيان.
عندما نفذ مسلحو حماس هجماتهم الوحشية على المدنيين الإسرائيليين في ٧ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، والتي شملت قتل رجال أبرياء، وحرق أطفال، وارتكاب أعمال عنف مروعة، احتفلت بعض المجتمعات، وخاصة تلك الموجودة في العالم العربي. لم يولد هذا التفاعل من الدفاع عن هذه الأعمال بل من رواية تاريخية تصور العرب على أنهم معارضون بطبيعتهم لليهود وإسرائيل.
ولكن عندما ردت إسرائيل على هذه الهجمات، غيرت المجتمعات العربية في جميع أنحاء العالم وجهة نظرها، ونددت بأفعال الجيش الإسرائيلي ووصفتها بأنها جرائم حرب. هذا التفاعل، الذي يتجلى في المظاهرات والمنشورات المنتشرة على وسائل التواصل الاجتماعي، يتجاهل بشكل ملائم حقيقة أن العدوان الأولي جاء من المسلحين الفلسطينيين. إن دورة الإدانة لإسرائيل مع تجاهل الاستفزاز الأولي تسلط الضوء على تعقيد الرأي العام الذي تشكله الروابط الثقافية وليس الحقائق الموضوعية.
وعلاوة على ذلك، جلب تورط حزب الله واستعداده لشن ضربات صاروخية ضد إسرائيل التعاطف مرة أخرى تجاه جنوب لبنان. وعلى الرغم من تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية من قبل العديد من البلدان، إلا أن هويته العربية بدا أنها تستحضر شعوراً شبه تلقائي بالتضامن. إن هذا يعكس المثل القائل «الدم يحنّ»، والذي يشير إلى أن الروابط العرقية أو الثقافية يمكن أن تعكر صفو الحكم الأخلاقي في بعض الأحيان.
في نهاية المطاف، فإن هذا الدعم الثابت لجماعات مثل حزب الله وحماس وغيرهما متجذر بعمق في نظام تعليمي وإرث ثقافي يضع إسرائيل في مرتبة الخصم النهائي. وغالبًا ما تتأثر هذه النظرة العالمية بالآيات الدينية التي يتم تفسيرها لتبرير العداء تجاه اليهود، مما يخلق بيئة حيث يتم تجاهل أعمال الإرهاب أو تبريرها.
حتى المسيحيين العرب، الذين قد لا يشاركون نفس المعتقدات الدينية، غالبًا ما يصطفون مع نظرائهم المسلمين في إدانة إسرائيل. قد يولد هذا التحالف من الخوف أو المصالح المتبادلة أو الضغوط المجتمعية.
وفي الوقت نفسه، تعكس العديد من وسائل الإعلام الناطقة باللغة العربية في الدول الغربية أيضًا هذه المشاعر، سواء بسبب المصالح التجارية أو الخوف من ردود الفعل العنيفة.
باختصار، فإن الدعم المستمر للإرهاب وإدانة إسرائيل بين بعض المجتمعات العربية ينبع من إرث ثقافي وتعليمي طويل الأمد. وغالبًا ما يمنع نظام المعتقدات الراسخ هذا فهمًا أكثر دقة وتوازنًا للقضايا الجيوسياسية المعقدة المطروحة.

سام نان

IBEX
Construction
New Homes
Maintenance
Renovation
Ph: 755 573 0435
bexconstruction.com.au

الائتلاف يعرقل جهود الحكومة : تعديلات على مشروع قانون إجازة الوالدين المدفوعة

تواجه حكومة أنتوني ألبانيزي تحديًا جديدًا في سعيها لتنفيذ أجندتها التشريعية هذا العام، حيث يسعى الائتلاف إلى إدخال تعديلات على مشروع قانون يتعلق بمعاشات التقاعد خلال إجازة الوالدين المدفوعة الأجر.
تأتي هذه التطورات في وقت حساس بالنسبة للحكومة، التي تواجه ضغوطًا متزايدة لتنفيذ إصلاحات رئيسية في عدة مجالات، بما في ذلك نظام رعاية المسنين وبنك الاحتياطي الأسترالي.
في تصريح رسمي يوم الأربعاء، أعلنت نائبة زعيمة الحزب، سوزان لي، أن الائتلاف سيقدم تعديلات على مشروع قانون الحكومة. التعديلات المقترحة تمنح الآباء الجدد خيارًا جديدًا يتمثل في تلقي مبلغ مقطوع قدره ٢٩٠٠ دولار أو اختيار أسابيع إضافية من العمل بدلاً من تلقي معاشات التقاعد خلال فترة إجازة الوالدين المدفوعة الأجر.
وأوضحت لي أن الائتلاف يثق في قدرة الآباء على اتخاذ القرارات التي تتناسب مع احتياجاتهم وأسرهم، مشيرة إلى أن الخيار الذي يوفر لهم إمكانية توجيه الأموال نحو معاشات التقاعد سيظل متاحًا بموجب الخطة.
وأضافت: «نحن نؤمن بأن منح الأهل مرونة أكبر في اختيار كيفية الاستفادة من هذه الأموال هو الخيار الأنسب لدعم الأسر الأسترالية».
هذا الموقف الجديد للائتلاف جاء بعد أيام قليلة من انسحابه من دعم إصلاحات حكومية أخرى. ففي يوم الثلاثاء، قرر الائتلاف سحب دعمه لإصلاحات بنك الاحتياطي الأسترالي، وهي خطوة أوقفت تقدم إصلاح نظام رعاية المسنين الذي كان يعتبر أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومة هذا العام.
يعتبر هذا الموقف عائقًا إضافيًا أمام حكومة ألبانيزي التي كانت تأمل في تحقيق تقدم ملموس في هذه الإصلاحات، ولكن المعارضة الشديدة من الائتلاف قد تعرقل خطط الحكومة لتحقيق أهدافها.
إلى جانب الضغوط المتزايدة من المعارضة، تعاني الحكومة من تباطؤ في تمرير التشريعات الرئيسية. الموافقة على تعديلات الائتلاف قد تؤدي إلى تأجيل تنفيذ السياسات الحكومية الجديدة المتعلقة بإجازة الوالدين ومعاشات التقاعد.
في حين أن الائتلاف يؤكد أن هذه التعديلات تصب في مصلحة الأسر الأسترالية، فإن الحكومة ترى أن هذا التغيير قد يؤثر على جهودها لدعم الآباء الجدد وتقديم ضمانات مالية أفضل لهم على المدى الطويل.
مع استمرار الصراع التشريعي، يبدو أن الحكومة الفيدرالية ستواجه تحديات كبيرة في مجلس الشيوخ، حيث يحتاج ألبانيزي إلى توافق سياسي واسع لتمرير مشاريعه.
من المتوقع أن تؤدي هذه التعديلات إلى مفاوضات مطولة قد تؤخر تمرير القوانين المطلوبة، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي ويضع المزيد من الضغوط على الحكومة لتنفيذ جدول أعمالها.
تواجه حكومة ألبانيزي موجة من التحديات مع تصاعد ضغوط المعارضة. تعديل الائتلاف على مشروع قانون إجازة الوالدين، إلى جانب الانسحاب من إصلاحات بنك الاحتياط الأسترالي ورعاية المسنين، يضع الحكومة في موقف صعب.
من الواضح أن الأسابيع المقبلة ستكون حاسمة في تحديد مدى قدرة الحكومة على تحقيق تقدم في أجندتها التشريعية، وسط معارضة سياسية قوية وضغوط من مختلف الأطراف.

سبع مفاعلات نووية جديدة يتعهد بها بيتر داتون

تعهد زعيم المعارضة الأسترالية بيتر داتون بأن خطة الائتلاف الانتخابي لبناء سبعة مفاعلات نووية ستكون أقل تكلفة مما يصفه بأنه استراتيجية حزب العمال للطاقة المتجددة، التي تقدر تكلفتها بحوالي ١,٣ تريليون دولار.
ومع ذلك، رفض داتون الإفصاح عن تفاصيل التكلفة الدقيقة لخطة المفاعلات النووية.
تعتبر التكلفة المقدرة من قبل داتون محل خلاف مع حزب العمال، الذي يقول إن مشغل سوق الطاقة الأسترالي (AEMO) قدّر تكلفة بناء محطات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بما في ذلك البنية التحتية اللازمة مثل التخزين والنقل، بحوالي ١٢١ مليار دولار فقط حتى عام ٢٠٥٠، وهي أقل بكثير من الأرقام التي يروج لها الائتلاف.
قال داتون إن الائتلاف «سيصدر تقديراته للتكاليف في الوقت المناسب»، مؤكداً على الشفافية في الإعلان عن مواقع المفاعلات والتكاليف النهائية.
وأوضح أن الطاقة النووية، رغم تكلفتها الأولية العالية، ستظل أكثر اقتصادية على المدى الطويل مقارنة بمشاريع الطاقة المتجددة، مثل الطاقة الشمسية والرياح التي تتطلب استبدالاً متكرراً كل ٢٥–٤٠ عاماً. وأضاف أن المفاعلات النووية يمكن أن تعمل حتى ٨٠ عاماً، مما يجعلها استثمارًا طويل الأمد.
أكد داتون أن تبني الطاقة النووية هو السبيل الوحيد لأستراليا للوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفرية بحلول عام ٢٠٥٠.
وتساءل عن فعالية استراتيجية الطاقة المتجددة فقط التي تعتمد عليها الحكومة، مشيرًا إلى أنها غير قادرة على توفير احتياجات البلاد من الطاقة بشكل مستدام.
وأشار إلى أن الطاقة النووية ستحتاج إلى مساحة أقل بكثير من الأراضي مقارنة بمحطات الطاقة الشمسية والرياح، مع تأثير بيئي أقل.
اعترف داتون بأن التحول إلى الطاقة النووية سيستغرق وقتًا، لكنه دعا إلى زيادة إنتاج الغاز المحلي كحل قصير الأمد لدعم الشبكة الكهربائية في الفترة الانتقالية.
وأشار إلى أهمية الاستفادة من مزيج الطاقة الذي يشمل الغاز والنووي، مع ضرورة استغلال موارد أستراليا بشكل فعال لتحقيق الاستقرار في شبكة الطاقة.
أضاف داتون أن الانتقال إلى الطاقة النووية سيوفر «آلاف الوظائف»، وسيسمح لأكثر من ٧٥ في المائة من عمال الفحم بالتحول بسهولة إلى العمل في محطات الطاقة النووية، مشيرًا إلى أن هذه السياسة ستحقق فوائد اقتصادية هائلة لأستراليا. كما دعا إلى دعم واسع لهذه الخطة، قائلاً إن حزب العمال يجب أن يشارك في تنفيذها لتحقيق أمن الطاقة في البلاد.
من جانبه، انتقد أمين الخزانة جيم تشالمرز خطة الائتلاف النووية ووصفها بأنها «جنون اقتصادي».
وأكد أن الطاقة النووية ستكون مكلفة وغير فعالة، وأنها ستزيد من أسعار الطاقة وتستغرق وقتًا طويلاً للتنفيذ.
أشار تشالمرز إلى أن الطاقة المتجددة هي الحل الأكثر فعالية لأستراليا، ودعا داتون إلى الإفصاح عن التفاصيل الحقيقية لخطة الائتلاف.
في ختام تصريحاته، دعا داتون إلى «محادثات ناضجة» حول مستقبل الطاقة في أستراليا، مشيراً إلى أن البلاد بحاجة إلى اتخاذ قرارات طويلة الأمد تعتمد على مزيج الطاقة لتحقيق الاستدامة والاستقرار الاقتصادي.

ديك سميث يدعم الطاقة النووية كحل لمستقبل الطاقة في أستراليا

ألقى رجل الأعمال ديك سميث بثقله وراء إصلاح نظام الطاقة في أستراليا، قائلاً إن الطاقة النووية هي "الحل الوحيد".
لقد أكد السيد سميث لفترة طويلة أن مصادر الطاقة المتجددة وحدها لا يمكنها الحفاظ على تدفق الكهرباء في جميع أنحاء البلاد، على الرغم من أن النماذج المستقلة تشير إلى خلاف ذلك.
لكن في أحدث تعليقاته يوم الأربعاء، استنتج السيد سميث أن أستراليا يجب أن تتحول إلى الطاقة النووية لأن الصين تعمل على تكثيف بنيتها التحتية النووية و"الصينيون أذكياء".
وقال سميث "هناك حزب العمال يقول إننا لا نستطيع تحمل أفضل معيار ذهبي لتوليد الطاقة، وهو الطاقة النووية".
"لكن هناك أكثر من ٣٢ دولة لديها طاقة نووية، بما في ذلك بنجلاديش وباكستان، وهي دول فقيرة حقاً.
"الأمر الأكثر أهمية هو أن الصين، التي تمتلك حوالي ثلث الناتج المحلي الإجمالي لدينا، لديها ٥٥ مفاعلاً نووياً، بالإضافة إلى ٢٣ قيد الإنشاء و١٥٠ مخططاً. "أعني أن الصينيين أذكياء.
نحن أغبياء، للأسف".
إن الناتج المحلي الإجمالي للصين أعلى بكثير من نظيره في أستراليا، حيث يبلغ ١٧,٧ تريليون دولار أمريكي مقابل ١,٧ تريليون دولار أسترالي.
ولكن نصيب الفرد في أستراليا أعلى بنحو خمسة أضعاف عند ٦١ ألف دولار أمريكي مقارنة بـ ١٢ ألف دولار أمريكي في الصين.
يأتي تأييد السيد سميث بعد أن جدد زعيم المعارضة بيتر داتون في وقت سابق من هذا الأسبوع تعهده ببناء سبعة مفاعلات نووية إذا فاز الائتلاف في انتخابات العام المقبل. أخبر السيد داتون منتدى اقتصادي يوم الاثنين أن تبني الطاقة النووية هو الفرصة الوحيدة لأستراليا للوصول إلى هدف صافي الانبعاثات الصفري لعام ٢٠٥٠.
لكن الزعيم الليبرالي تهرب مرة أخرى من الأسئلة حول التكلفة، قائلاً إن الائتلاف "سيصدر تقديراتنا للتكاليف في الوقت المناسب".
أرفقت الحكومة الألبانية في وقت سابق من هذا الشهر سعراً بقيمة ٦٠٠ مليار دولار لمقترح المعارضة للطاقة النووية في إعلان هجومي، بعد فشل الائتلاف في تقديم تقديرات للتكاليف منذ الإعلان عنه في يونيو.
وقد جاء هذا الرقم من تحليل أجراه مجلس الطاقة الذكية، والذي قدر أن خطة الائتلاف ستتكلف ما بين ١١٦ مليار دولار و٦٠٠ مليار دولار، ولن توفر سوى ٣,٧٪ من مزيج الطاقة في أستراليا في عام ٢٠٥٠.
وقد استند هذا إلى تجارب في الخارج وبيانات من وكالة العلوم الأسترالية ومشغل الطاقة الوطني.
وفي تصريحاته أمام لجنة التنمية الاقتصادية في أستراليا يوم الاثنين، أقر داتون بأن "خطته النووية تنطوي على تكلفة أولية كبيرة".
لكنه قال إن البنية التحتية الحالية للنقل يمكن الاستفادة منها و"يمكن استهلاك تكلفة محطاتنا النووية وتوزيعها على مدى عمر المفاعل الذي يبلغ ٨٠ عاماً".

بيني وونغ تدعو إلى خفض التصعيد مع تصعيد إسرائيل لضرباتها في لبنان

قالت وزيرة الخارجية بيني وونغ إن الحكومة «قلقة للغاية» بعد أن صعدت إسرائيل وجماعة حزب الله اللبنانية المسلحة الهجمات عبر الحدود بين عشية وضحاها.
شنت إسرائيل يوم الاثنين (بالتوقيت المحلي) موجة من الضربات الجوية القاتلة التي استهدفت جماعة حزب الله المسلحة في جنوب لبنان، مما أسفر عن مقتل ما يقرب من ٥٠٠ شخص.
جاءت الضربات وسط زيادة في إطلاق الصواريخ على المناطق المدنية في شمال إسرائيل.
وقالت السناتور وونغ، التي تزور نيويورك لإجراء محادثات رفيعة المستوى مع الأمم المتحدة، إن الحكومة الأسترالية «قلقة للغاية» من التصعيد.
وقالت للصحفيين «نحن قلقون للغاية. نحن منزعجون من التصعيد وخسارة الأرواح المدنية، سواء في لبنان أو أيضًا الهجمات على إسرائيل».
«لقد قلنا باستمرار إننا نتمنى أن نرى خفض التصعيد. نعتقد أن الصراع الإقليمي الأوسع نطاقاً ليس في مصلحة أي من شعوب المنطقة».
وقالت وزارة الصحة اللبنانية إن نساء وأطفالا وعاملين في مجال الصحة كانوا من بين ما لا يقل عن ٤٩٢ قتيلا في الضربات الجوية الإسرائيلية، التي قال الجيش الإسرائيلي إنها ضربت ١٣٠٠ هدف لحزب الله.

ردود فعل عنيفة تجاه موافقات الحكومة على تمديدات مناجم الفحم

تواجه الحكومة الفيدرالية الأسترالية انتقادات حادة بعد قرارها الموافقة على تمديد عقود ثلاثة مناجم فحم في ولاية نيو ساوث ويلز.
الموافقات شملت منجمين في وادي هانتر ومنجماً آخر بالقرب من الطرف الشمالي لمتنزه بيليجا الوطني. هذه القرارات أثارت جدلاً واسعًا وسط تزايد الضغوط على الحكومة بشأن التزامها بمواجهة تغير المناخ.
أعرب آدم باندت، زعيم حزب الخضر، عن استيائه من هذه الخطوة، واصفًا إياها بأنها «خيانة للناخبين» الذين صوتوا لصالح العمل المناخي.
وقال باندت إن الموافقة على مشاريع فحم جديدة تعد ضربة كبيرة لجهود الحد من التغير المناخي.
وأوضح قائلاً: «من أجل تحقيق أهداف المناخ، لا يمكن الموافقة على أي مناجم فحم أو غاز جديدة،
لكن حكومة العمال وافقت الآن على ٢٦ مشروعاً جديداً منذ وصولها إلى السلطة».
باندت وجه انتقادات حادة إلى حزب العمال، مشيرًا إلى أن الانبعاثات باتت أعلى مما كانت عليه في ظل الحكومة السابقة،
والتي كانت مؤيدة لصناعات الفحم. وقال بلهجة قوية: «لا يمكنك إخماد النار إذا كنت تصب البنزين عليها». رغم الانتقادات، تؤكد الحكومة أن هذه الموافقات ستضيف ٣٠–٤٠ عامًا إلى عمليات المناجم وستدعم حوالي ٢٠٠٠ وظيفة.
ومع ذلك، يرى معارضو هذا القرار أنه يتعارض مع الجهود المبذولة للحد من التلوث والتغير المناخي، حيث يشهد الدعم الشعبي للصناعات الملوثة انخفاضًا كبيرًا. في إطار آخر، تواجه الحكومة الفيدرالية ضغوطًا متزايدة لتمرير إصلاحات قانونية بيئية تهدف إلى تشديد القيود على الملوثين الكبار.
وأعربت سارة هانسون يونج، المتحدثة باسم حزب الخضر لشؤون البيئة، عن استيائها من هذه الموافقات،
معتبرةً أن الحكومة يجب أن توقف الموافقات على المناجم الجديدة حتى يتم إصلاح القوانين البيئية.
وقالت يونج: «إن حكومة حزب العمال توافق بشكل متعمد على مناجم الفحم رغم معرفتها بأن القوانين البيئية غير كافية لحماية المناخ». تواجه الإصلاحات البيئية التي اقترحتها الحكومة مقاومة كبيرة في مجلس الشيوخ،
حيث يدعو حزب الخضر إلى تطبيق ما يُعرف بـ»المحفز المناخي»، وهو إجراء يهدف إلى منع الموافقة على المشاريع ذات التأثير البيئي الضار.
يرى حزب الخضر أن هذه الإصلاحات أساسية للحد من الأضرار البيئية التي تسببها صناعات الفحم والغاز. مع تزايد القلق العام بشأن التغير المناخي وآثاره، تبدو الموافقات الأخيرة على مناجم الفحم خطوة مثيرة للجدل،
إذ تضع الحكومة في موقف صعب بين تلبية احتياجات الاقتصاد والاستجابة للمطالبات البيئية المتزايدة.

أنتوني ألبانيزي يطلب من كولز وولورث • تنظيم أمورهما" ويهدد بفرض غرامات

قال رئيس الوزراء الأسترالي، أنتوني ألبانيزي، إن شركتي كولز وولورثس قد تواجهان غرامات كبيرة إذا ثبتت إدانتهما بتضليل المستهلكين بشأن الخصومات السعرية على مئات المنتجات. بدأت هيئة مراقبة المستهلك، لجنة المنافسة والمستهلك الأسترالية (ACCC)، إجراءات قانونية ضد الشركتين، وسط اتهامات برفع الأسعار قبل تقديم الخصومات.

كشفت لجنة المنافسة أن وولورث رفعت أسعار ٢٦٦ منتجًا ضمن حملتها «انخفاض الأسعار» على مدى ٢٠ شهرًا، بينما قامت كولز برفع أسعار ٢٤٥ منتجًا خلال حملة مماثلة لمدة ١٥ شهرًا.

في هذا السياق، أعلنت حكومة ألبانيزي مسودة قانون جديد يهدف إلى فرض مدونة سلوك إلزامية لمحلات السوبر ماركت، تشمل عقوبات بملايين الدولارات على المتاجر الكبرى في حال ارتكاب انتهاكات جسيمة.

وصف ألبانيزي هذا السلوك بأنه «فضيحة» مؤكدًا أن العقوبات المالية لن تكون مجرد «صفعة على المعصم»، وأن التأثير على العلامة التجارية للشركتين سيكون كبيرًا. وأضاف: «الناس يتوقعون الصدق في التعامل، خاصة في ظل ضغوط تكاليف المعيشة».

من جهتها، وصفت وزيرة الخدمات الاجتماعية، أماندا ريشورث، تصرفات المتاجر الكبرى بأنها «مروعة»، مشيرة إلى أن هذه الممارسات قد ساهمت في زيادة التضخم وارتفاع أسعار الفائدة.

لم تكن المعارضة راضية عن الإجراءات الحكومية، حيث وصف السناتور الليبرالي مات كانافان قانون السلوك المقترح بأنه «غير فعال».

وأشار إلى أن كولز وولورث بالفعل يتبعان مدونة سلوك، لكنهما يستمران في انتهاكها.

ودعا كانافان إلى تدخل أكثر صرامة، بما في ذلك إمكانية تفكيك الشركات الكبيرة التي تستغل الأسعار بشكل مفرط.

أدى إعلان لجنة المنافسة والمستهلكين الأسترالية إلى تعالي الدعوات لفرض رقابة أشد على الشركات الكبرى.

كما أثار الجدل حول مدى تأثير هذه القوانين على المنافسة في السوق ومدى التزام المتاجر الكبرى بأخلاقيات التجارة.

بينما دعت الحكومة إلى ضرورة تطبيق قوانين أكثر صرامة، حذر مجلس الأعمال الأسترالي من أن هذه الإجراءات قد تؤثر سلبًا على السوق الحرة، واصفًا إياها بأنها هجوم على الرأسمالية.

تستمر القضية في إثارة جدل واسع حول دور الحكومة والهيئات التنظيمية في مراقبة الأسعار وحماية المستهلكين، وسط ضغوط متزايدة على الحكومة لاتخاذ إجراءات أكثر حزمًا لضمان الشفافية والعدالة في التعاملات التجارية.

اكتشاف أموال غير مستخدمة على بطاقات أوبال

كشف تحقيق أجري ضمن إطار حرية المعلومات أن أكثر من ١٤٣ مليون دولار موجودة على بطاقات أوبال ولم يتم استخدامها منذ أكثر من عام، بالتالي هذا يعني أن العديد من الأشخاص لديهم أموال غير مطالب بها يمكنهم استردادها.

تنتشر هذه الأموال على ١٨ مليون بطاقة، منها ما يزيد عن ١١٩ مليون دولار موجودة على بطاقات البالغين، و١٦ مليون دولار على بطاقات الأطفال، و٧,٦ مليون دولار على بطاقات كبار السن، و١١٨,٠٠٠ دولار على بطاقات الامتيازات.

وزير النقل في نيو ساوث ويلز، جوش موراي، أوضح الطريقة التي يمكن بها للمسافرين استرداد أموالهم من بطاقات أوبال غير المستخدمة. وأشار إلى أنه من السهل استرجاع الأموال باستخدام تطبيق أوبال، حيث قال:

«احصل على بطاقة أوبال القديمة ... يوجد رقم على ظهرها ... يمكنك بسرعة كبيرة، باستخدام التطبيق، معرفة مقدار الأموال الموجودة عليها ونقلها إلى بطاقة جديدة [باستخدام التطبيق].»

وأضاف موراي أن من لا يرغب في استخدام البطاقة مجددًا يمكنه التقدم عبر موقع النقل لاسترداد المبلغ. حتى إذا كانت بطاقة أوبال غير مسجلة، وتم اكتشاف أموال مطلوبة، يمكن للركاب المطالبة بأموالهم.

وأوضح الوزير أن حوالي ٨٠٪ من بطاقات أوبال غير مسجلة، ومع ذلك يمكن لأصحاب هذه البطاقات ملء نموذج عبر الإنترنت وتوفير حساب مصرفي أسترالي لوضع الأموال فيه.

تضاعف مبلغ النقود المنسية على بطاقات أوبال أكثر من الضعف في السنوات الخمس الماضية، وذلك لاستخدام ٦٠٪ من الركاب بطاقاتهم المصرفية وهواتفهم بدلاً من بطاقات أوبال.

كما قد يصل المبلغ غير المستخدم على بعض البطاقات إلى ٢٥٠ دولارًا.

وزارة النقل تدرس حاليًا ترقية تطبيق أوبال لتسهيل تتبع الركاب لأموالهم، وتجنب نسيانها على البطاقات غير المستخدمة.

المياه الخضراء المضيئة بالنيون في ميناء سيدني

شهد ميناء سيدني حادثة غير مسبوقة يوم الثلاثاء. حيث تحولت مياه خليج على طول شارع هيبود في منطقة كيريبيلي إلى اللون الأخضر النيون، مما أثار دهشة وقلق السكان المحليين.

وقد أبلغ المواطنون عن التغيير المفاجئ في لون المياه في تمام الساعة ٣ مساءً، فيما وصفه البعض بأنه مشهد «غير عادي» يشبه المشاهد في أفلام الخيال العلمي.

المارة والسكان الذين شهدوا الحادثة لم يخفوا دهشتهم من التحول المفاجئ للمياه. حيث وصف أحد المارة المياه بأنها أشبه بـ»مشروب أخضر مضيء»،

فيما شبه آخرون المنظر بـ»مادة مشعة» كما تراها في أفلام الأبطال الخارقين.

هذا التغير الغريب في لون المياه كان موضوع حديث بين السكان المحليين الذين عبروا عن قلقهم من احتمال وجود مواد كيميائية خطرة في المياه.

استجابت إدارة الإطفاء والإنقاذ في نيو ساوث ويلز بسرعة بعد أن تلقت بلاغات متعددة عن تسرب مادة خضراء إلى الميناء. وصلت فرق الإنقاذ إلى الموقع لإجراء اختبارات فورية لتحديد طبيعة المادة ومدى خطورتها على البيئة. بعد سلسلة من التحليلات، أكدت السلطات أن المياه ليست سامة ولا تشكل تهديداً مباشراً على البيئة أو الصحة العامة.

ومع ذلك، لم تتمكن حتى الآن من تحديد مصدر التسرب بدقة، ولكن يُعتقد أن المادة قد تكون تسربت من شبكة مياه الأمطار.

تعمل السلطات حالياً على إزالة المادة الخضراء من مياه الخليج، وأشار المسؤولون إلى أن الأمطار المتوقعة قد تساعد في إعادة لون المياه إلى حالته الطبيعية.

وقد أكد رجال الإطفاء أن المادة المتسربة لا يبدو أنها تسبب ضرراً بيئياً طويل الأمد، لكنهم يواصلون مراقبة الوضع عن كثب للتأكد من عدم وجود تداعيات إضافية.

كشف أحد السكان المحليين أنه شاهد مياهاً خضراء تتدفق في مصرف مياه الأمطار في حديقة أندرسون، على طول طريق كلارك، قبل يوم من انتشار اللون الأخضر في الخليج.

كما أبلغ آخرون عن ظواهر مشابهة في مناطق قريبة، مثل خليج نيوترال، حيث لوحظت المياه الخضراء في بعض الحدائق العامة أيضاً.

في حين أن الاختبارات أظهرت أن المياه ليست سامة، إلا أن الحادثة تفتح الباب أمام تساؤلات حول الصرف الصحي في المنطقة وإمكانية وجود مشاكل في نظام مياه الأمطار. وقد تكون هذه الواقعة مؤشرًا على تلوث بيئي محتمل أو مخالفات في معالجة المياه، وهو ما سيستدعي مزيداً من التحقيقات في الأيام المقبلة.

بنك الاحتياطي الأسترالي يبقي أسعار الفائدة ثابتة

دفع الأستراليون الذين لديهم قروض عقارية ما يقدر بنحو ٥,٥٢ مليار دولار إضافية في سداد كل شهر منذ أن بدأ بنك الاحتياطي في زيادة الأسعار قبل عامين ونصف.

كشفت بيانات من كانستار أن إجمالي المدفوعات على الرهن العقاري في مارس ٢٠٢٢ – عندما كان سعر الفائدة النقدية عند أدنى مستوى قياسي عند ٠,١ في المائة – كان ٩,٠١ مليار دولار.

وقد ارتفع ذلك منذ ذلك الحين إلى ١٤,٥٣ مليار دولار في ١٦ شهرًا حتى يونيو ٢٠٢٤، حيث بلغ سعر الفائدة النقدية الرسمي أعلى مستوى له في ١٣ عاماً عند ٤,٣٥ في المائة.

يقدر موقع المقارنة المالية أن ٦٦ في المائة من الزيادة كانت بسبب رسوم الفائدة.

يأتي هذا الرقم المذهل في الوقت الذي من المتوقع أن يبقي فيه بنك الاحتياطي الأسترالي على سعر الفائدة النقدية ثابتاً يوم الثلاثاء بعد اجتماع مجلس الإدارة في سبتمبر.

وهذا يعني أنه لن يكون هناك أي حركة في أسعار الفائدة لمدة عام كامل بعد رفعها إلى ٤,٣٥ في المائة في ٨ نوفمبر من العام الماضي. وسوف يصدر بنك الاحتياطي الأسترالي إعلانه التالي عن أسعار الفائدة في يوم كأس ملبورن في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني.

وقالت سالي تيندال، مديرة تحليلات البيانات في كانستار، إنه «أمر لا يصدق» أن الأسر كانت قادرة على تحمل أقساط الرهن العقاري الإضافية، لكنها لم تتوقع تحرك الأسعار في المستقبل القريب.

وقالت «ستكون تخفيضات أسعار الفائدة النقدية بمثابة موسيقى لآذان المقترضين، لكن من غير المرجح أن يتحرك بنك الاحتياطي الأسترالي في أي وقت قريب».

«يسير التضخم الأساسي في الاتجاه الصحيح، لكن الواقع هو أنه لا يزال ثابتاً عند مستوى ٣٪».

«مع ثبات معدل البطالة عند ٤,٢٪، فإن بنك الاحتياطي الأسترالي لديه الغطاء لمواصلة استراتيجية «الانتظار والترقب» لإنجاز المهمة بشكل صحيح».

وسوف يبقي بنك الاحتياطي الأسترالي على أسعار الفائدة النقدية مرتفعة بينما يظل التضخم أعلى من نطاقه المستهدف الذي يتراوح بين ٢ و٣٪.

مع احتساب متوسط سعر الفائدة من المقرضين عند ٦,٣٦ في المائة، فإن تأثير خفض واحد بنسبة ٠,٢٥ في المائة من شأنه أن يقلل من سداد الرهن العقاري بقيمة ٦٠٠ ألف دولار بمقدار ٩٢ دولاراً شهرياً، أو ١٥٣ دولاراً من الإعفاء على قرض بقيمة مليون دولار.

إن خمسة تخفيضات في أسعار الفائدة بنسبة ١,٢٥ في المائة من شأنها أن تقلل المدفوعات على قرض بقيمة ٦٠٠ ألف دولار بمقدار ٤٤١ دولاراً شهرياً، أو رهن عقاري بقيمة مليون دولار بمقدار ٧٣٦ دولاراً شهرياً.

على الرغم من ارتفاع سعر الفائدة النقدية، أفادت كانستار أن ٤٨ مقرضاً خفضوا أسعارهم المتغيرة بمعدل ٠,٢١ في المائة، مع قيام ٦١ مقرضاً بخفض أسعارهم الثابتة بنسبة ٠,٤٤ في المائة.

شجعت السيدة تيندال المقترضين الذين يعانون من ضغوط على الرهن العقاري بمعدل فائدة متغير على الاتصال بمقرضهم والدعوة إلى خفض سعر الفائدة لديهم.

وقالت «يمكنك بعد ذلك الجلوس، مع العلم أن بنك الاحتياطي الأسترالي من المرجح أن يقدم لك خفضاً آخر، أو أكثر، في غضون العام المقبل».

«إذا تركت معدل الرهن العقاري الخاص بك يرتفع بشكل غير طبيعي خلال العامين الماضيين، فسوف تندهش من المدخرات التي يمكنك تحقيقها. في الواقع، قد تسقط من على كرسيك».

توقع ثلاثة من البنوك الأربعة الكبرى أن تظل الأسعار عند ٤,٣٥ في المائة حتى فبراير ٢٠٢٥ على أقرب تقدير، مع كون بنك الكومنولث الأسترالي هو الشاذ.

ويتوقع أن يتحرك بنك الاحتياطي الأسترالي بشأن أول خفض لسعر الفائدة في اجتماعه قبل عيد الميلاد، بخمسة تخفيضات إلى ٣,١ في المائة.

ويقدر كل من ويستباك أنز خفضاً في فبراير، حيث يتوقع ويستباك أربعة تخفيضات ليصل سعر الفائدة النقدية إلى ٣,٣٥ في المائة، ويتوقع أنز ثلاثة تخفيضات إلى ٣,٦ في المائة.

بنك أنز هو الأكثر تردداً، ويتوقع أن تظل الأسعار مرتفعة حتى مايو، وبعد ذلك سينفذ بنك الاحتياطي الأسترالي خمسة تخفيضات، مما يؤدي إلى خفض سعر الفائدة النقدية إلى ٣,١ في المائة.

في أعقاب الاجتماع الأخير لمجلس إدارة بنك الاحتياطي الأسترالي في أغسطس/آب، بدا أن محافظ البنك ميشيل بولوك قد أحبطت الآمال في تخفيف أعباء حاملي الرهن العقاري في نهاية العام، مع محاولة البنك خفض التضخم إلى نطاقه المستهدف بين ٢ إلى ٣ في المائة.

وقالت «لم يكن هناك سوى أمرين على الطاولة – الإبقاء والإبقاء، وقبول أننا قد نضطر إلى الإبقاء لبعض الوقت – أو رفع الفائدة».

«أعتقد أن المجلس شعر بأن المخاطر المرتبطة برفع الفائدة في هذه المرحلة، على عكس الإبقاء على ما نحن عليه والبقاء حيث نحن، تبرر البديل الثاني، وهو ما فعلناه».

سحب أسطول حافلات سيدني بسبب عطل ميكانيكي

تم سحب جزء كبير من أسطول حافلات سيدني من الخدمة بعد اكتشاف عطل ميكانيكي خطير في طراز فولفو B-BLE ١٢، المعروف أيضاً باسم «الحافلات المنحنية». أدى هذا العطل إلى إيقاف ٣٩ حافلة مفصلية، مما تسبب في إلغاء العديد من الرحلات وتسبب في ازدحام كبير في الحافلات على بعض الطرق الأكثر ازدحاماً في المدينة.

خلال فحص روتيني للحافلات، تم اكتشاف شقوق في لوحة التوصيل، وهو جزء حيوي في الحافلات المفصلية.

نتيجة لهذا الاكتشاف، اضطرت هيئة النقل في نيو ساوث ويلز إلى اتخاذ إجراء احترازي بإيقاف الحافلات المتضررة.

هذا القرار أثر بشكل كبير على تنقل الركاب، حيث واجه العديد منهم تأخيرات وازدحامًا غير مريحًا في الحافلات. وقال أحد الركاب المتأثرين:

«مرت الحافلة الأولى وكنت أنتظر لأنها كانت ممتلئة للغاية، لذلك انتهى بي الأمر إلى التأخير.»

بينما أضاف آخر:

«أنت مثل السردين، لا يوجد خصوصية.» صرح هوارد كولينز، الرئيس التنفيذي للنقل في ولاية نيو ساوث ويلز، أن الهيئة تعمل بشكل مكثف مع الشركة المصنعة لحل المشكلة في أسرع وقت ممكن.

وأضاف أن الهيئة تسعى للحصول على مكونات جديدة بتصميم مُحسّن لاستبدال الأجزاء التالفة، ولكن هذا قد يستغرق عدة أسابيع.

وقال كولينز:

«نحن نعمل مع الشركة المصنعة للهيكل الآن للحصول على مكون جديد، وسنقوم بتغييره في أسرع وقت ممكن. لكن الأمر سيستغرق عدة أسابيع.»

وأردف قائلاً:

«هذا إجراء احترازي، ليس الأمر كما لو كانت الحافلات غير آمنة، ولكن نريد أن نضمن أنها في حالة جيدة.»

الخدمات التي تمر عبر الشواطئ الشمالية ومانلي إلى المدينة ستكون الأكثر تأثراً، بما في ذلك الطرق X١٦٥ وX١٧٠ و١٩٩.

كما ستتأثر أيضاً الخطان ٣٠٩ و٣١٠ اللذان يربطان ماسكوت مع ريدفيرن.

الركاب الذين يعتمدون على هذه الخطوط قد يواجهون تأخيرات متكررة وإلغاءً للرحلات.

أشار كولينز إلى أن الأسطول القديم من الحافلات سيُستبدل تدريجياً بأسطول جديد من الحافلات الكهربائية، لكن هذا الانتقال سيستغرق وقتاً ومالاً.

حتى يتم إتمام ذلك، سيتعين على الركاب التعامل مع الازدحام والتأخيرات.

«سيستغرق ذلك وقتاً ومالاً، وفي الوقت الحالي، يدفع الركاب الثمن»، قال كولينز.

يواجه نظام النقل في سيدني تحديات كبيرة بعد سحب الحافلات المفصلية من الخدمة.

وبينما تعمل الحكومة على إصلاح الأعطال، من المتوقع أن تستمر التأخيرات لبعض الوقت.

هذا الوضع المؤقت يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتحديث أسطول الحافلات وتحسين البنية التحتية لضمان استدامة النقل العام في المستقبل.

إشراب الممرضات في نيو ساوث ويلز للمطالبة بزيادة الأجور

سار أكثر من ٩٠٠٠ ممرضة في شوارع سيدني حيث بدأن إضراباً لمدة ٢٤ ساعة في أنحاء نيو ساوث ويلز، سعياً للحصول على زيادة أفضل في الأجور.

بدأن المسيرة في شارع ماكواري واتجهن عبر الحي التجاري المركزي نحو مبنى برلمان نيو ساوث ويلز.

تطالب جمعيات الممرضات والقابلات بزيادة في الأجور بنسبة ١٥ في المائة في عام واحد، ومع ذلك، رفضت حكومة الولاية ذلك.

عرض اليوم زيادة بنسبة ٣ في المائة سنوياً مع دفع المدفوعات المتأخرة، وهو ما رفضته الجمعية.

قالت سكاي رومر، من جمعية الممرضات والقابلات، إن العرض ليس جيداً بما فيه الكفاية.

قالت «نحن غاضبون، لقد انتهينا تماماً. هذه الحكومة تتعامل معنا كأمر مسلم به. نحن الأقل أجراً في أستراليا».

«سنستمر في الخروج إلى الشارع [النظام الحالي] يجعل مستشفياتنا غير آمنة وهذا غير عادل، نحن بحاجة إلى ممرضات في نيو ساوث ويلز».

«إنهم يغادرون حالياً لعبور الحدود ومن يستطيع أن يلومهم.

«ليس لدينا ما يكفي من الموظفين على الأرض وسوف تتأثر الرعاية بسبب ذلك».

«نحن لا نأخذ [الإضراب] باستخفاف ولكننا نعلم أن نظام الصحة العامة على حافة الهاوية.»

أكد وزير الصحة ريان بارك إلغاء ٤٩٤ عملية جراحية اختيارية اليوم وتم إغلاق ٨١ سريراً في جميع أنحاء الولاية.

قال بارك «سيتم إلغاء جراحات مهمة للناس اليوم، ولهذا السبب أشعر بقلق بالغ بشأن هذا الإجراء».

«إذا كنت بحاجة إلى الاتصال بالطوارئ، فاستمر في الاتصال ... ستظل أقسام الطوارئ هذه تعمل وفي مكانها.»

كما حث الجمهور على استخدام قسم الطوارئ المحلي للحالات الطبية الطارئة فقط، حيث سيكون هناك نقص في الموظفين.

بدأ الإضراب من بداية نوبة الصباح اليوم، وفقاً لجمعية الممرضات والقابلات في نيو ساوث ويلز، مع انطلاق مسيرة في هايد بارك في سيدني من الساعة ١١,٣٠ صباحاً بتوقيت شرق أستراليا.

ومن المقرر تنظيم مسيرات أخرى في تويد هيدز وألبوري.

تطالب الجمعية بزيادة في الأجور بنسبة ١٥ في المائة، في حين عرضت حكومة الولاية زيادة مؤقتة في الأجور بنسبة ٣ في المائة، مع دفعها حتى الأول من يوليو، بشرط أن توقف الجمعية إضرابها.

قال وزير الصحة ريان بارك أمس «أريد أن أكون واضحاً جداً – إن قبول الممرضات لزيادة الأجور المؤقتة وإيقاف الإضراب لن يرقى إلى قبول عرض الأجور الحكومي».

وعلى الرغم من ذلك، تخطط الجمعية للمضي قدماً في إضرابها الصناعي، على الرغم من الحفاظ على مستويات الحد الأدنى من الموظفين في المستشفيات في جميع أنحاء الولاية.

أقر بارك بأن النزاع بين الجمعية والحكومة «لا يزال أمامه طريق طويل».

حكمت لجنة العلاقات الصناعية ضد الإضراب اليوم، لكن الجمعية تقول إنه في حين يمكن تغريمها كهيئة، لا يمكن معاقبة أي ممرضة أو قابلة فردية للمشاركة.

يتم حث الأشخاص في نيو ساوث ويلز اليوم على حضور أقسام الطوارئ في المستشفيات فقط إذا كانوا يعانون من ظروف تهدد حياتهم حقاً.

الاتحاد ينتقد حظر نيو ساوث ويلز على الغرامات بدون إشعار

انتقد الاتحاد حظر نيو ساوث ويلز على الغرامات بدون تذكرة، ويشير إلى زيادة المخاطر التي يتعرض لها الحراس

أعرب الاتحاد عن غضبه الشديد إزاء قرار حكومة نيو ساوث ويلز بحظر غرامات وقوف السيارات بدون تذكرة، محذرًا من أن هذه الخطوة من شأنها أن تعرض حراس وقوف السيارات لخطر أكبر من الاعتداء والإساءة.

يزعم مسؤولو الاتحاد أن التغيير قد يعيد الحراس إلى «الأيام السيئة القديمة» التي كانوا يواجهون فيها تهديدات يومية في العمل.

إن التشريع الحكومي، الذي قدمته وزيرة المالية كورتني هوسوس، سيمنع المجالس من إصدار غرامات وقوف السيارات دون وضع إشعار مادي على السيارة.

يهدف التشريع إلى منع تغريم السائقين دون علمهم، وهي الممارسة التي شهدت جمع المجالس ١٥٥ مليون دولار من الإيرادات العام الماضي.

وأكدت السيدة هوسوس أن الإصلاح كان فوزًا لسائقي السيارات، في أعقاب المخاوف من أن العديد من

المجالس كانت تصدر غرامات بدون تذكرة على الرغم من أمرها بالتوقف.

وبموجب القواعد الجديدة، سيُطلب من حراس مواقف السيارات إرفاق إشعار مرئي، مثل ملصق أو تذكرة وقوف سيارات تقليدية، بالسيارات التي تتلقى غرامات، مع إبطال العقوبات المتكررة لنفس المخالفة.

لكن النقابة التي تمثل حراس مواقف السيارات أدانت بشدة هذه الخطوة.

حذر الأمين العام لاتحاد الخدمات المتحدة جرايم كيلي من أن إلغاء الغرامات بدون تذكرة سيزيد من خطر الأذى الجسدي للحراس، متذكرًا حالات تعرض فيها العمال لإصابات خطيرة.

وقال كيلي: «إن إلغاء غرامات وقوف السيارات بدون تذكرة سيعيد الحراس إلى الأيام السيئة القديمة حيث عانوا من كسر الفكين والعيون السوداء والإساءة اليومية لمجرد قيامهم بعملهم».

«يواجه مفتشو مواقف السيارات وظيفة صعبة، ومثلهم كمثل أي عامل آخر، يستحقون العودة إلى منازلهم بأمان كل يوم، وليس أن ينتهي بهم الأمر في غيبوبة في المستشفى».

وروى كيلي حادثة وقعت مؤخرًا حيث تعرض أحد حراس مواقف السيارات للدهس في إنمور، مما أدى إلى إصابته في المخ والعمود الفقري مما تركه في غيبوبة لمدة أسبوعين.

وأضاف أن النقابة اقترحت حلولاً بديلة، مثل ربط غرامات المجلس بنظام تسجيل السيارات، والذي يمكنه إخطار السائقين عبر رسالة نصية عندما يتلقون غرامة.

كما انتقد الحكومة لفشلها في النظر في الاستثمار المالي الكبير الذي قامت به المجالس في تكنولوجيا وقوف السيارات بدون تذكرة، والتي ستصبح الآن عتيقة.

وقال كيلي: «استثمرت المجالس مئات الآلاف من دولارات دافعي الضرائب في تكنولوجيا وقوف السيارات بدون تذكرة، والآن سيتم التخلص منها دون تعويض».

وزعم كيلي أنه إذا كانت الحكومة قلقة بشأن إخطار الغرامات في الوقت الفعلي، فيجب أن توسع ممارسات مماثلة لتشمل غرامات السرعة وانتهاكات حزام الأمان.

وقال: «يتم تعريض مفتشي وقوف السيارات للخطر بسبب جرعة سكر حكومية لتعزيز شعبيتها. إنه أمر مخز».

ومع ذلك، دافعت السيدة هوسوس عن التغييرات باعتبارها ضرورية للشفافية والعدالة للسائقين، حيث سيتم وضع التشريع اليوم.

النائب البرلماني جاريث وارد قيد التحقيق من لجنة امتيازات وأخلاقيات البرلمان

يواجه النائب البرلماني جاريث وارد الآن تحقيقًا في مزاعم بأنه ظهر في البرلمان في الرابعة صباحًا يوم الأحد مرتديًا ملابس داخلية وجوارب وقميصًا فقط.

تم إحالة النائب البرلماني من كياما إلى لجنة امتيازات وأخلاقيات البرلمان بعد ظهر يوم الخميس بعد أن كشفت مصادر عن المزاعم المذهلة بعد تحقيق استمر شهورًا.

ستحقق اللجنة الدائمة للامتيازات والأخلاقيات البرلمانية فيما إذا كان سلوك السيد وارد في صباح ذلك الأحد «يثير أي قضايا تتعلق بالسلوك المناسب للعضو فيما يتعلق بمسؤولياته وواجباته تجاه ناخبيه وسلامة ورفاهية الموظفين البرلمانيين».

طُلب من اللجنة تقديم توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي للبرلمان اتخاذ أي إجراء «مع مراعاة جميع الظروف المتعلقة بالعضو».

هذه هي المرة الثانية التي يُحال فيها السيد وارد إلى لجنة الامتيازات، وكانت المرة الأولى في مايو ٢٠٢٣ عندما تم تمرير اقتراح يطلب من لجنة الامتيازات البرلمانية تقريرًا عن الأعضاء الذين يواجهون اتهامات جنائية. لم يتم تسمية السيد وارد بشكل مباشر في الاقتراح.

يواجه وارد حاليًا مزاعم بأنه اعتدى جنسياً على رجل يبلغ من العمر ١٧ عامًا ومارس الجنس دون موافقة مع رجل آخر في العشرينات من عمره في شقته في بوتس بوينت.

وقد دفع بأنه غير مذنب في التهم وسيعود إلى المحكمة العام المقبل.

قبل الإحالة الأخيرة، انتقد جاريث وارد رد رئيس الوزراء كريس مينز على الفضيحة.

اتهم النائب البرلماني عن كياما السيد مينز بالإدلاء «بتعليقات لاذعة» واستخدام «اختيار سيئ للكلمات» في وقت سابق من يوم الخميس.

«قال مينز إن فريدي الأعمى سيقول أيضًا إن هذه ليست المرة الأولى التي يحدث فيها مثل هذا الحادث مع عضو البرلمان هذا، لذا فهو مصدر قلق كبير».

وقال رئيس الحكومة: «وأعتقد أنه بالإجماع، بعيدًا عن كونه مناسبًا في مكان العمل».

وردًا على ذلك، قال السيد وارد – الذي يعاني من العمى القانوني – إن هذه عبارة سيئة الاختيار.

وقال السيد وارد: «لقد اعتدت على التشهير من قبل حزب العمال ورئيس الوزراء – وإشارته إلى «فريدي الأعمى» في سياق شخص يعاني من العمى القانوني هو اختيار سيئ للكلمات».

«أعلم أنه ليس كذلك، لذا سأترك الأمر يمر. أنا أركز على مكافحة تخفيضات رئيس الوزراء لمجتمعي بدلاً من تعليقاته المزعجة».

وقال السيد مينز إن المزاعم الواردة في تقرير سري للغاية عن سلوك السيد وارد كانت «خطيرة للغاية»، وأن البرلمان سينظر في الخطوات التالية فيما يتعلق بما إذا كان سيتم توبيخه وإحالته إلى لجنة الامتيازات.

كما نفى السيد وارد الكذب بشأن المدة التي استغرقها السير من منزله إلى البرلمان في الليلة المذكورة.

كشفت صحيفة ديلي تلغراف يوم الأربعاء عن مزاعم مذهلة ضد النائب المستقل – الذي من المقرر أن يواجه المحكمة العام المقبل بتهمة ارتكاب جرائم جنسية مزعومة – بعد تحقيق استمر شهورًا في حادثة وقعت في الساعات الأولى من صباح يوم الأحد ٢١ يوليو.

«لن يكون من المناسب في بنك الكومنولث أو وزارة التعليم وأعتقد أن دافعي الضرائب سيقولون إنه ليس من المناسب في برلمان نيو ساوث ويلز أيضًا.

وقال السيد مينز إنه كان يتوقع تفسيرًا للسلوك من كل من موظفي البرلمان والسيد وارد.

وقال: «سننظر في تفسيراتهم في الساعات المقبلة ولكن هذا مكان عمل، وليس فقط لأعضاء البرلمان الذين يعملون في المبنى البرلماني ولدينا جميعًا مسؤولية الحفاظ على معيار السلوك داخل هذا المبنى، حتى لو كان ذلك في الساعة الرابعة صباحًا».

«من الواضح أن البرلمان يجب أن يتخذ قراره بشأن الخطوات التالية، وأنا متأكد من أن زملائي كانوا ينظرون في الادعاءات – نعتبرها خطيرة».

وقال السيد مينز إن حقيقة أن هذا لم يكن الحادث الأول من قبل عضو البرلمان عن كياما كانت سببًا للقلق.

زعم التقرير السري حول الحادث، الذي قدم لمجموعة مختارة من المسؤولين البرلمانيين، أن السيد وارد حاول دخول المبنى حوالي الساعة ٤,٢٠ صباحًا يوم ٢١ يوليو مرتديًا «قميصًا وملابس داخلية وجوارب»، وكان مصابًا بجرح في رأسه.

وفي بيان، قال السيد وارد إنه حبس نفسه خارج شقته القريبة بعد أن استيقظ على ضوضاء. يملك السيد وارد منزلين في سيدني – أحدهما في بوتس بوينت، والآخر في ووللوومولو.

وقال السيد وارد إن شقته تقع على بعد «ثماني دقائق سيرًا على الأقدام/الركض» من البرلمان.

قال: «بعد أن استيقظت واستجابت لضوضاء في الجزء الخلفي من شقتي، أغلقت نفسي خارج ممتلكاتي في الساعات الأولى من يوم ٢١ يوليو».

«نظرًا لأن الجو كان باردًا في حوالي الساعة ٤ صباحًا في يوليو، مع عدم وجود أمل في الحصول على قفال.

وعدم وجود هاتفي ومع وجود ممتلكاتي على بعد حوالي ثماني دقائق سيرًا على الأقدام / الركض إلى البرلمان، ذهبت إلى البرلمان للحصول على مفتاحي الاحتياطي.»

تم تعليق السيد وارد من البرلمان في عام ٢٠٢٢ بعد اتهامه بسلسلة من الجرائم بما في ذلك الاغتصاب والاعتداء غير اللائق والاعتداء العام.

أعيد انتخابه في انتخابات عام ٢٠٢٣.

وقد دفع ببراءته، ومن المقرر أن يمثل للمحاكمة العام المقبل.

وقد أصدر سابقًا بيانًا ينفي بشدة هذه المزاعم.

تصاعد التوترات بين فريقي أرون وود ونيك ريس في سباق عمدة ملبورن

في ظل احتدام السباق على منصب عمدة ملبورن، شهدت الحملات الانتخابية تصاعدًا في حدة الخطاب بين الفرق المتنافسة، حيث انتقدت العديد من الأطراف السياسية الأجواء التنافسية التي وصفوها بـ «المشاحنات التافهة». ووصلت الأمور إلى ذروتها يوم الأربعاء بعد أن رد فريق المرشح أرون وود على مزاعم اتهمته بالتحالف مع حزب الخضر، ما دفعه إلى الرد على حملة نيك ريس باستخدام لغة حادة وصف فيها تلك التكتيكات بأنها «قذرة».

في يوم الخميس، تدخلت شخصيات بارزة من حزب العمال والخضر لانتقاد هذا الخطاب الذي سيطر على الساحة الانتخابية خلال الأسبوع.

أعرب أنتوني كوتوفيديس عن استيائه من هذه التطورات، قائلاً: «سنسمح للآخرين بالقتال فيما بينهم حول التفضيلات والسياسة»، مؤكدًا أن تركيز حملته ينصب على خدمة سكان مدينة ملبورن وحل قضاياهم الأساسية.

فيل ريد، ممثل حزب العمال، أعرب عن موقف مشابه، مشيرًا إلى أن حملته تركز على الاستماع إلى أصوات المواطنين بدلاً من الانخراط في «المشاجرات التافهة بين المستشارين ذوي الأجور المرتفعة».

من جهته، قال متحدث باسم حزب الخضر إن الحزب يركز على قضايا مثل تكلفة المعيشة والإسكان وتغير المناخ، مؤكدًا أن حملته تهدف إلى إيصال رسالة إيجابية لسكان المدينة دون الانخراط في الخلافات السياسية حول التحالفات.

ليلة الأربعاء، نفى فريق أرون وود بشكل قاطع التحالف مع الخضر، مشيرًا إلى أنه يتمتع بقيادة مستقلة تهدف إلى إعادة ملبورن إلى «الأساسيات» ومنحها بداية جديدة.

أضاف الفريق أن «الهجمات المتعلقة بالتفضيلات قذرة»، مهاجمين في الوقت ذاته فريق نيك ريس وتوجيه الاتهامات له باستخدام تكتيكات غير نزيهة.

من ناحية أخرى، أشار فريق نيك ريس إلى أن حملة وود تحاول التملص من مسؤولياتها.

وعلق متحدث باسم ريس بأن وود «قد تم القبض عليه وهو يفضل الخضر»، بينما قال إن ريس يركز على القضايا التي تهم المواطنين مثل تجميد الأسعار وبناء منازل بأسعار معقولة. وتظهر بيانات لجنة الانتخابات الفيكتورية (VEC) أن فريق وود وضع الخضر في المرتبة السابعة على بطاقة اقتراعه، بينما احتل الخضر المرتبة السادسة على بطاقة فريق ريس.

تعليقًا على هذه التطورات، أكد وود يوم الخميس أن حملته تركز على قضايا هامة للمواطنين مثل معالجة أزمة تكاليف المعيشة وتحسين الأمان والنظافة في المدينة.

وأضاف أن العودة إلى «الأساسيات» وتغيير القيادة في قاعة المدينة هو السبيل الوحيد لإحداث التحول المنشود في ملبورن.

على الرغم من تصاعد الخطاب العدائي بين الحملتين، شهدت مناظرة يوم الأربعاء بين المرشحين جوًا من الهدوء حيث جلس وود وريس جنبًا إلى جنب في مناظرة حول قضايا الطلاب الدوليين. وبدا عليهما الارتياح، حيث قام وود لاحقًا بنشر صورة تجمعهما على وسائل التواصل الاجتماعي. الكلمات المفتاحية: أنتوني كوتوفيديس، حزب العمال والخضر، أرون وود، نيك ريس، انتخابات عمدة ملبورن، حملة انتخابية، تفضيلات انتخابية، مشاحنات تافهة، قضايا المعيشة.

زيادة تكاليف مشروع نفق المترو في فيكتوريا

أعلنت حكومة فيكتوريا عن ارتفاع تكاليف مشروع نفق المترو بمقدار ٨٣٧ مليون دولار، مما رفع التكلفة الإجمالية للمشروع إلى ١٣,٤٨ مليار دولار.

يهدف هذا المشروع الحيوي إلى تحسين الربط بين شرق وغرب ملبورن من خلال إنشاء خط سكة حديد يمتد من البداية إلى النهاية، بالإضافة إلى خمس محطات قطار تحت الأرض جديدة. في مؤتمر صحفي عقده وزير البنية التحتية للنقل، داني بيرسون، أشار إلى أن ارتفاع تكاليف البناء والمواد والعمالة والأحداث العالمية غير المسبوقة كانت السبب الرئيسي في هذه الزيادة.

وأوضح بيرسون قائلاً: «منذ عام ٢٠١٧، لم يكن أحد يتوقع حدوث جائحة تحدث مرة كل ١٠٠ عام، ولم يكن أحد يتوقع الصراعات في غزة وأوكرانيا أو الارتفاعات في أسعار الفائدة».

وأكد أن التحديات الاقتصادية العالمية قد أثرت على تكاليف البناء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ملبورن.

عندما تم الإعلان عن المشروع في عام ٢٠١٦، كانت التكلفة المقدرة ١٠,٩ مليار دولار.

ومنذ ذلك الحين، شهد المشروع عدة زيادات في التكلفة. بيرسون أوضح أن ٧٤٥ مليون دولار من هذه الزيادة ستذهب إلى شريك البناء في المشروع، شركة كروس يارا، التي ستساهم بدورها بمبلغ مشابه.

كما أكد الوزير أن هذه الأموال ضرورية لضمان استمرار المشروع وتسليمه في الوقت المحدد. بيرسون وجه بعض اللوم إلى حكومة الائتلاف السابقة في عام ٢٠١٠ لعدم البدء في المشروع في وقت مبكر.

ومع ذلك، جاء الرد سريعاً من نائب الحزب الليبرالي، ديفيد ساوثويك، الذي قال: «لا أصدق أن الوزير سيخرج اليوم ويلقي باللوم على الجميع عدا نفسه في هذه الزيادة الكبيرة في الميزانية». على الرغم من التحديات، أشار بيرسون إلى أن المشروع يقترب من مراحله النهائية، حيث تم الانتهاء من ثلاث محطات ويتبقى محطتان فقط.

وأكد أن المشروع سيكتمل في عام ٢٠٢٥، أي قبل الموعد المحدد بعام كامل.

هذا التقدم يعكس أهمية الاستثمار في البنية التحتية لمواكبة النمو السكاني والاحتياجات المتزايدة لمدينة ملبورن.

بيرسون أشار إلى أن الاقتصاد الفيكتوري قوي وحيوي بفضل الاستثمارات الكبيرة التي يتم ضخها في مشاريع مثل نفق المترو. وأكد التزام الحكومة بتنفيذ المشروع بشكل كامل لتلبية احتياجات سكان المدينة.

وأوضح قائلاً: «ملبورن بحاجة إلى نفق المترو، وهذا المشروع سيغير طريقة تنقل الناس في المدينة».

في نهاية المطاف، سيوفر المشروع للركاب إمكانية السفر مباشرة من صنبيري إلى كرانبورن أو باكينهام دون الحاجة إلى تغيير القطارات، مما يعزز من كفاءة النقل العام في ملبورن.

ارتفاع مقلق في جرائم الشباب والعنف المنزلي في فيكتوريا

ارتفعت جرائم الشباب في فيكتوريا إلى أعلى مستوى لها منذ عام ٢٠١٠، في حين وصلت حوادث العنف المنزلي إلى أعلى مستوى لها منذ ١٠ سنوات، وفقاً لبيانات جرائم جديدة مثيرة للقلق.

أظهرت أرقام وكالة إحصاءات الجريمة الصادرة اليوم أن العدد الإجمالي للجرائم الجنائية ارتفع بأكثر من ٩ في المائة في العام حتى يونيو، حيث كانت السرقة، وخاصة من السيارات، في مقدمة الارتفاع.

ارتفعت الجرائم التي يرتكبها الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و١٧ عاماً بنسبة تزيد عن ٢٠ في المائة على أساس سنوي، مع تسجيل أكثر من ٢٣٠٠٠ حادث.

وفقاً للبيانات، يتم دفع المجرمين الشباب لارتكاب جرائم السطو وسرقة السيارات.

تقول الشرطة إن الإحصائيات لا تزال مدفوعة بمجرمين شباب انتهازيين يستهدفون المنازل غير المقفلة في الغالب.

ارتفع العدد الإجمالي للسرقات السكنية المشددة بنسبة ١٨ في المائة على أساس سنوي.

أدى ما يقرب من ١٠٠ ألف حادث عنف منزلي في جميع أنحاء فيكتوريا في العام حتى يونيو إلى ارتفاع بنسبة ٦,١ في المائة مقارنة بالعام الماضي.

وقالت كبيرة الإحصائيين في وكالة إحصاءات الجريمة فيونا دوسلي «لقد وصلت الحوادث العائلية والاعتداءات إلى أعلى مستوياتها في عقد من الزمان، مع ارتفاع ملحوظ في الاعتداءات المشددة على الإناث وانتهاكات أوامر التدخل، والتي غالباً ما تكون مصحوبة بأضرار جنائية».

وعلى الرغم من الأرقام المثيرة للقلق، أكدت وكالة إحصاءات الجريمة أن النمو السكاني لعب دوراً في تحريف النتائج. وقد قدروا أن الزيادة الفعلية في معدل الجريمة الإجمالي أقرب إلى ٦,٧ في المائة.

وقال مساعد مفوض شرطة الطرق جلين وير إن شرطة فيكتوريا «تأخذ الإحصائيات على أنها مصدر قلق مطلق».

وقال وير «عندما يرى الناس أنهم سيشعرون بالقلق، فإننا نفهم ذلك».

لكن يجب أن يكونوا واثقين جداً من أننا نفعل كل ما في وسعنا للتأكد من استهداف هؤلاء الأشخاص الذين يلحقون الأذى».

في أواخر الشهر الماضي، تراجعت حكومة فيكتوريا عن التزامها بزيادة سن المسؤولية الجنائية إلى ١٤ عاماً بحلول عام ٢٠٢٧ كجزء من إصلاحات العدالة الشبابية الجارية.

قالت رئيسة الحكومة جاسينتا ألان إن الحكومة ستتخذ إجراءات حاسمة ضد مرتكبي الجرائم الشباب، بما في ذلك تعزيز اختبار الكفالة للشباب الذين يرتكبون جرائم خطيرة.

وأكدت أن الحكومة ستتحرك لرفع سن المسؤولية الجنائية إلى ١٢ عاماً لكنها لن تذهب إلى أبعد من ذلك.

وصف وزير الشرطة أنتوني كاربينز أحدث إحصائيات الجريمة بأنها «مخيبة للآمال»، لكنه دافع عن جهود شرطة فيكتوريا للحد من الجريمة.

وقال كاربينز «ما نراه أيضاً هو وجود مجموعة معينة من مرتكبي الجرائم الشباب، المجرمين المتكررين، الذين يواصلون تجاهل القانون».

«يُظهر ٧٠ ألف اعتقال على مدار العام الماضي أن شرطة فيكتوريا تعمل بجدية أكبر من أي وقت مضى لمحاسبة المجرمين».

يأتي ذلك وسط مفاوضات مطولة بين الشرطة وحكومة الولاية بشأن الأجور وظروف العمل.

اعترف كاربينز اليوم بأن ضباط شرطة فيكتوريا يستحقون زيادة في الأجور، لكنه قال إنه يجب التفاوض على ذلك في لجنة العمل العادلة.

سيكون الضباط في الخارج بقوة طوال عطلة نهاية الأسبوع الطويلة لمراقبة الحشود حول نهائيات كرة القدم واستهداف السائقين المخمورين، كجزء من لوحة النتائج العملية.

حث النائب براد باتين رئيسة الحكومة بالعمل على الوقاية من الجريمة.

فيكتوري متهم باستدراج شرطي وطعنه

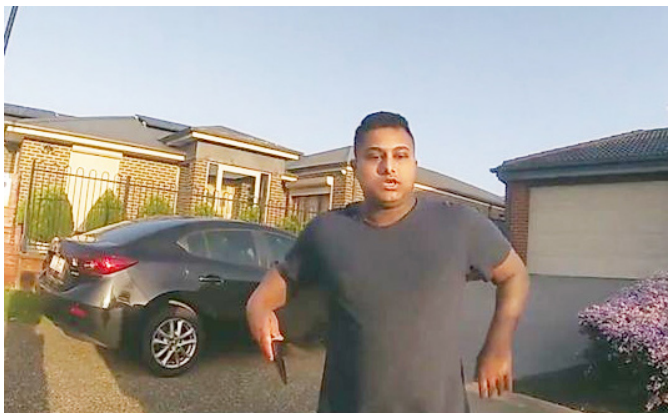

تم الإفراج بكفالة عن رجل من ملبورن متهم باستدراج ضابط وطعنه لإجراء تقييم نفسي تم الإفراج بكفالة عن رجل متهم بطعن ضابط بعد باستدراج إلى منزله بتقرير شرطة مزيف لإكمال تقييم نفسي للمرضى المقيمين.

قدم موسى ثورايراجاسينجام، ١٨ عاماً، الطلب في المحكمة العليا في فيكتوريا اليوم بعد رفض الإفراج عنه بكفالة في محكمة الصلح.

يُزعم أنه اتصل بالرقم صفر بعد ظهر يوم ٣ سبتمبر، مدعياً أن هناك سرقة مشددة في منزله في جنوب شرق ملبورن.

عندما وصلت الشرطة، يُزعم أن ثورايراجاسينجام أخرج سكيناً وطعن أحد الضباط في الفخذ العلوي، تاركاً وراءه جرحاً بعمق خمسة سنتيمترات.

أمر الضابط الآخر ثورايراجاسينجام بإسقاط السكين، وهو ما فعله قبل أن يطلب مراراً وتكراراً من الشرطة إطلاق النار عليه حتى يتمكن من الذهاب إلى الجنة.

قالت شقيقة ثورايراجاسينجام، أبيجيل، إن شقيقها سأل في وقت سابق من ذلك اليوم عما إذا كانت الشرطة ستطلق النار عليه إذا طعنهم، لكنها لم تفكر في أي شيء من المحادثة.

وقال محامي ثورايراجاسينجام، ماثيو كرامر، إن موكله نفى أي أفكار انتحارية، على الرغم من وجود تشخيص محتمل للفصام يحتاج إلى استكشاف.

وقال كرامر للمحكمة العليا إن مستشفى دانديونج يمكنه تقييم حالته للحصول على أمر علاج داخلي إلزامي في غضون ٢٤ ساعة القادمة.

يمكن نقل ثورايراجاسينجام بسيارة إسعاف إلى المستشفى، مع تمكين الموظفين وعائلته من الإشراف عليه أثناء التقييم.

قالت والدة ثورايراجاسينجام، أنجيلا سوندارام، للمحكمة إن الجريمة المزعومة كانت خارج شخصية ابنها، لكنها كانت على استعداد لمراقبته عن كثب إذا تم إطلاق سراحه بكفالة.

وقالت أيضاً إن عائلتها لا توافق على الانتحار بسبب معتقداتهم الدينية.

قالت أبيجيل ثورايراجاسينجام للمحكمة إنها لم تعد قادرة على تذكر المحادثة التي دارت بينها وبين شقيقها في يوم الطعن المزعوم.

لكنها قالت إنها ستشرف على ثورايراجاسينجام وستبلغ الشرطة بأي محادثات أو سلوكيات مثيرة للقلق.

حث المدعي العام ماثيو فيشر القاضية جين ديكسون على رفض الكفالة، قائلاً إن ثورايراجاسينجام يشكل خطراً غير مقبول على المجتمع وعمال خدمات الطوارئ.

قال فيشر إن مستشفى دانديونج ليس منشأة آمنة وهناك خطر من هروب ثورايراجاسينجام.

وصفت القاضية ديكسون المزاعم بأنها خطيرة للغاية لكنها وجدت أن خطر ثورايراجاسينجام على المجتمع يمكن تقليله من خلال شروط الكفالة الصارمة.

أمرت بنقل الشاب البالغ من العمر ١٨ عاماً بسيارة إسعاف إلى المستشفى لإجراء تقييم نفسي.

إذا لم يُعتبر مناسباً لأمر العلاج الإجباري، فسيتعين عليه العودة إلى المحكمة العليا غداً لمراجعة الكفالة الخاصة به.

حملة صارمة على الحيوانات الأليفة غير القانونية

تشن شرطة فيكتوريا حملة صارمة على الحيوانات الأليفة غير القانونية بعد اكتشاف أكبر نقابة تجارية معروفة للحيوانات الغريبة في الولاية.

بعض أنواع السلاحف والثعابين والقنافذ من بين الحيوانات غير القانونية التي تصادرها السلطات وسط مخاوف من أنها تضر بالحيوانات الأليفة والحياة البرية والزراعة المحلية.

أجرت الشرطة عدة اعتقالات على شبكة التجارة في يوليو/تموز، وأطلقت الآن حملة جديدة تشجع سكان فيكتوريا على تسليم الحيوانات الأليفة غير القانونية.

قال مدير الأمن البيولوجي في الزراعة في فيكتوريا آدم كاي إن الحيوانات الغريبة غالباً ما يتم تهريبها إلى البلاد وبيعها في السوق السوداء مقابل آلاف الدولارات.

«[الحيوانات] في حاويات صغيرة، والجفاف، والإجهاد، وينتهي الأمر بالعديد منها بالموت.

«إذا لم يتم عزلها بشكل صحيح، فإنها تخاطر بأشياء مثل داء الكلب، ومرض الحمى القلاعية ... أشياء لم ترها حيواناتنا الأليفة من قبل وهي غير مستعدة لها.

«إذا وجدت بعض هذه الحيوانات أو كان لديك واحد، فهذا هو الوقت المناسب لتسليمه قبل أن نطرق بابك.»

هناك أربعة ملاجئ في جميع أنحاء ملبورن حيث يمكنك تسليم هذه الحيوانات الأليفة غير القانونية، دون طرح أي أسئلة.

يواجه أصحاب الحيوانات الغريبة الذين يريدون الاحتفاظ بحيواناتهم الأليفة الغريبة خطر فرض عقوبة قصوى قدرها ٩٥٠٠٠ دولار إذا تم القبض عليهم.

جنوب أستراليا تصوت ضد مشروع قانون «استراتيجيات الخروج» من العمل الجنسي

رفضت الحكومة اقتراحاً كان من شأنه أن يجبر الحكومة على تقديم المساعدة للبغايا اللاتي اخترن ترك صناعة العمل الجنسي المثيرة للجدل.

كان من شأن الخطة، التي قدمتها زعيمة الحزب الليبرالي في مجلس الشيوخ في جنوب أستراليا نيكولا سينتوفانتي، أن تجبر حكومة الولاية على ترتيب سلسلة من «استراتيجيات الخروج» للعاملين في مجال الجنس.

بما في ذلك توفير خدمات التعليم والتدريب، والمساعدة في العثور على سكن وتوظيف جديدين والمساعدة في الوصول إلى الخدمات من الممارسين الصحيين والقانونيين المسجلين.

كما كان من شأنه أن يوفر الحصانة من الملاحقة القضائية للبغايا اللاتي يطلبن المساعدة لمغادرة الصناعة ومحو إداناتهن.

العمل الجنسي، سواء بيعه أو التحريض عليه، غير قانوني في جنوب أستراليا.

قالت سينتوفانتي قبل التصويت «أعتقد أن هذه ستكون خطوة كبيرة لأولئك الأشخاص داخل صناعة الجنس الذين أخبروني أنهم يريدون الخروج لكنهم أخبروني أنهم لا يحصلون على خدمات الدعم هذه.

«يمكن أن يمهد هذا التشريع الطريق ويعمل كمحرك للولايات الأخرى لقيادة الطريق».

ولكن خلال مناقشة ليلة الأربعاء، أعرب أعضاء الحزب الليبرالي والعمالي والخضر في مجلس الشيوخ عن مخاوفهم بشأن مشروع القانون وأشاروا إلى أنهم سيصوتون ضده.

أعرب النائب العام كيام ماهر عن مخاوفه بشأن الأعباء المحتملة للموارد التي قد يولدها مشروع القانون على الحكومة.

قالت زعيمة حزب الخضر في مجلس الشيوخ تامي فرانكس إن مشروع القانون «يعامل الناس كأطفال» و»يعامل العمال كمجرمين» وأكدت دعمها لإلغاء التجريم الكامل.

وقالت «بدلاً من إنفاق الإدانات، ماذا لو توقفنا عن إدانتهم؟»

«ستكون هذه هي الطريقة التقدمية للمضي قدماً».

جادلت عضو الحزب الليبرالي لورا هندرسون بأن أحكام الحصانة في مشروع القانون تحرك جنوب أستراليا بشكل وثيق للغاية نحو نظام إلغاء التجريم.

وقالت «أتساءل كيف سيثبت شخص ما أنه ترك الصناعة ويثبت أنه لن يعود».

تحدثت وزيرة العمل كلير سكريفين لصالح مشروع القانون، مشيرة إلى بحث أظهر أن غالبية العاملين في مجال الجنس يعانون من الاعتداء الجسدي والجنسي والتحرش الجنسي واضطراب ما بعد الصدمة.

وقالت إن «مستويات الموارد ستكون بالكامل ضمن نطاق صنع القرار في الحكومة».

«إنها نقطة بداية لبعض النساء الأكثر تهميشاً في مجتمعنا».

صوت مجلس الشيوخ بأغلبية ١١ صوتاً مقابل ٨ لصالح رفض مشروع القانون.

اقترحت السيدة سينتوفانتي هذا المخطط في أعقاب محاولة فاشلة سابقة لإصلاح قوانين الدعارة في الولاية وفقاً لـ «النموذج النوردي» الذي كان من شأنه أن يلغي تجريم النساء اللاتي يبعن الجنس ولكن يعاقب الرجال الذين يشترونه.

«نحن بحاجة إلى القيام بشيء لمساعدة هؤلاء النساء».

«نحن بحاجة إلى الحصول على شيء ذي معنى من خلال برلماننا. إنها قضية مهمة للغاية».

ردود فعل عنيفة بعد موافقة حكومة كوينزلاند على بناء منازل جديدة في سهل جولد كوست

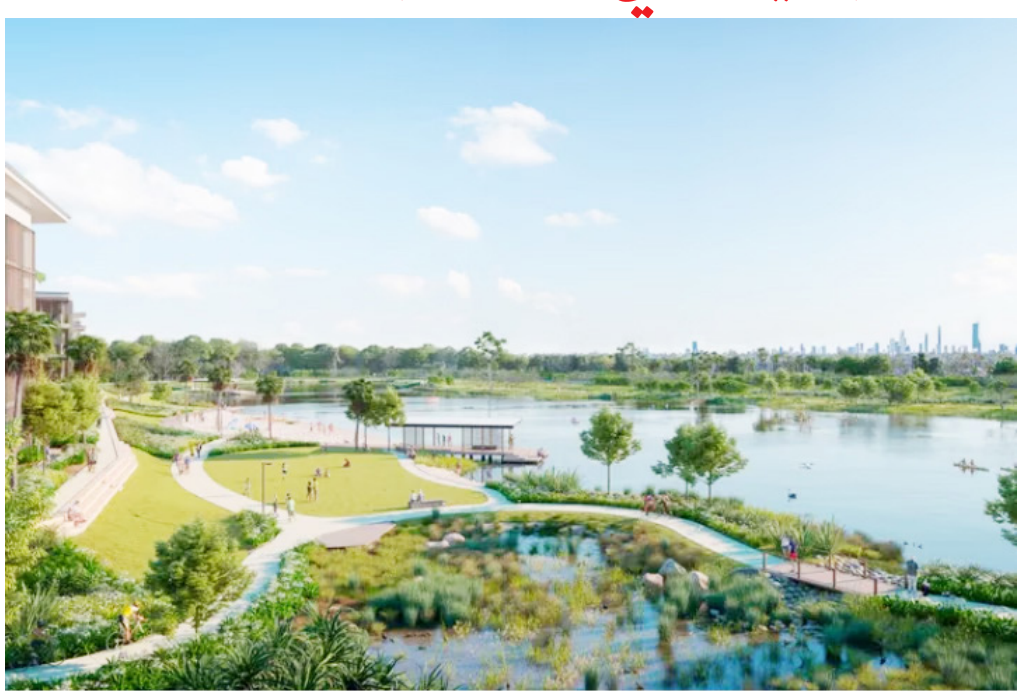

يوجد خلاف بين مجلس جولد كوست وحكومة كوينزلاند بشأن مشروع تطوير إسكان كبير مقترح على مرمى حجر من ملعب فريق تيتانز.

تريد حكومة مايلز بناء ٢٧٥٠ منزلاً في سهل فيضان بجوار ملعب روبينا – وهو أول مشروع يتم النظر فيه بموجب مسار التنمية التي تيسرها الدولة (SFD) – لكن المجلس يقول إنه كبير جدًا وسيطغى على طرق الضاحية والمدارس والمستشفيات.

يعد SFD عملية موافقة سريعة جديدة تتطلب تقييم الطلبات في غضون ٧٥ يوم عمل وبدء المشاريع في غضون عامين.

قالت شركة Master Builders Queensland إنه في حين أن مشروع Lakesview «يحقق الكثير من المتطلبات»، فإن حكومة الولاية بحاجة إلى تمويل البنية التحتية العامة الباهظة الثمن مثل الطرق والمياه والصرف الصحي لبدء المشروع.

قال آدم بروفكي المدير الإقليمي لجولد كوست: «نحن في أزمة إسكان، نحن بحاجة إلى الإسكان».

«إنها عملية موازنة معقدة للغاية، وكما قلنا منذ فترة طويلة، فإن أزمة الإسكان تحتاج إلى تضافر جهود جميع المستويات الثلاثة للحكومة للتوصل إلى حل – وهذا سيكون الوقت المثالي».

وافق المجلس على بناء ١٥٠٠ وحدة سكنية في الموقع ويحث الحكومة على إعادة النظر في الكثافة المتزايدة.

خلال مؤتمر صحفي في نهاية الأسبوع، قالت وزيرة الإسكان في الولاية ميجان سكانلون إن الحكومة زادت من كثافة المشروع بعد ردود الفعل من الصناعة.

٢٠ في المائة من التطوير، ٥٥٠ وحدة، يجب أن تكون ميسورة التكلفة.

اتهم المستشار دان دوران، الذي يمثل المجتمع في منطقة التطوير المقترحة، الحكومة بالدعاية الانتخابية لمضاعفة حجم المشروع دون ترقية الطرق.

قال عضو المجلس دوران: «تم معايرة هذا المشروع بعناية لتلبية احتياجات البنية التحتية التي لدينا».

«مدرستنا تعمل بنسبة ٩٤ في المائة من طاقتها، والمستشفى في روبينا يعمل بكامل طاقته، وشبكة الطرق لدينا متوقفة.

هذه ليست المرة الأولى التي يتشاجر فيها وزير الإسكان في الولاية ومجلس جولد كوست بشأن التطورات الكبرى في منطقة السيدة سكانلون.

صرح مجلس التأمين الأسترالي بأنه قلق أيضًا بشأن هذا الاقتراح الأخير.

وقال متحدث باسم مجلس التأمين إن المجلس كان يدعو منذ فترة طويلة سلطات التخطيط إلى التوقف عن الموافقة على المنازل في السهول الفيضية.

وقال متحدث باسم المجلس: «يجب أن تنتهي أيام التطوير في السهول الفيضية ونحن نرحب بتطوير معيار وطني يأخذ في الاعتبار الكوارث ومخاطر المناخ كجزء من عمليات تخطيط استخدام الأراضي».

«في المناطق المعرضة لمخاطر عالية، يجب استخدام قواعد ومعايير بناء أقوى أو بناء بنية تحتية مرنة كافية».

للتخفيف من مخاطر الفيضانات، سيتم بناء المنازل على منصات مرتفعة، لكن السيد بروفكي قال إن تعقيد المشروع ونقص الحرفيين يعني أن الأمر سيستغرق سنوات قبل بنائه.

وقال «إن هذا يتطلب الكثير من العمل الهندسي، لذا فهو أمر فني للغاية».

«خيارنا الوحيد في الوقت الحالي هو تعزيز الكثافة، وتعزيز الكثافة أمر مهم حيث لدينا البنية الأساسية لدعم ذلك».

حكومة غرب أستراليا تعلن عن إصلاح شامل لمركز شباب «سيئ السمعة»

سيتم إصلاح مركز احتجاز سيئ السمعة بمنشأة تم بناؤها خصيصاً بقيمة ١٠٠ مليون دولار لإيواء «مجموعة الأحداث الأكثر خطورة وعنفاً» في غرب أستراليا.

تم إنشاء الوحدة ١٨ في عام ٢٠٢٢ لاحتجاز «الأحداث الأكثر تحدياً وتعقيداً وخطورة في كثير من الأحيان» بعد سلسلة من أعمال الشغب في مركز احتجاز الأحداث في بانكسيا هيل في بيرث.

أسفرت عدة حوادث عنف واضطرابات في بانكسيا هيل عن أضرار جسيمة بالبنية التحتية، حيث أشعل السجناء الحرائق وتسلقوا الأسطح في مواجهات استمرت لساعات.

قدم المدير العام السابق لوزارة العدل في غرب أستراليا أدلة للجنة الملكية للتحقيق في العنف والإساءة والإهمال واستغلال الأشخاص ذوي الإعاقة في ذلك العام، معلناً أن المنشأة كانت في حالة طوارئ.

وقال للجنة إن المعتقلين أذوا أنفسهم، واعتدوا على الموظفين، وألحقوا الضرر بالزنازين أو فروا من الزنازين كل يوم تقريباً في الأشهر القليلة الأولى من عام ٢٠٢٢.

في العام الماضي، انتحر صبيان مراهقان أثناء احتجازهما داخل الوحدة ١٨، حيث واجهت حكومة غرب أستراليا ضغوطاً متزايدة لإغلاق المنشأة.

لم يكن كليفلاند دود قد بلغ ١٦ عاماً منذ فترة طويلة عندما انتحر في المنشأة في أكتوبر من العام الماضي، ويجري التحقيق في وفاته في بيرث.

انتحر صبي آخر يبلغ من العمر ١٧ عاماً الشهر الماضي في المنشأة ليصبح ثاني وفاة مسجلة لطفل قيد الاحتجاز في غرب أستراليا.

صرح وزير الخدمات الإصلاحية بول باباليا للصحفيين يوم الخميس أن المنشأة الجديدة ستضم المجموعة الموجودة حالياً داخل الوحدة ١٨ وسيتم تصميمها لاستيعاب التحديات المرتبطة بها.

وقال الوزير باباليا «لا يوجد بديل».

«لا يمكنك إغلاق الوحدة ١٨ وإعادة هؤلاء الأحداث إلى تل بانكسيا – سوف يزعجون الجميع، وسوف يؤذون الناس، وسوف يؤذون الناس وسوف يعودون إلى المجتمع أكثر خطورة وتهديداً.

«ما نقوم به هنا هو تصميم منشأة لهذا الفوج.»

قال الوزير إنهم رأوا سجناً للرجال شديد الحراسة وفقاً للمعايير الأسترالية في الوحدة ١٨ يمزقه المحتجزون، والآن يقومون بتصميم منشأة من شأنها أن تستوعب المراهقين بأمان للحد من مخاطر إيذاء النفس وتحسين السلامة للموظفين ومقدمي الخدمات.

قال «ستكون هذه منشأة شديدة الحراسة».

«سيتم تحصينها داخلياً إلى حد ما، ولكن سيتم تصميمها من الألف إلى الياء لإيواء هذه المجموعة».

«يبدو أن هذا النوع من الأشياء المتطرفة الحقيقية التي رأيناها في العقد الماضي أو نحو ذلك، قد تصاعدت من حيث السلوك المدمر والاعتداءات العنيفة وإلحاق الضرر بالمرافق، لذلك نواجه التحدي الذي نواجهه الآن.»

وتوقع الوزير باباليا أن يكون للمنشأة الجديدة أسقف عالية لا يمكن الوصول إليها، وتستبعد البنية التحتية المضمنة داخل الزنازين التي يمكن تمزيقها من الجدران أو الأرضيات وتحويلها إلى أسلحة أو أدوات.

وقال المتحدث باسم خدمات الإصلاح المعارضة بيتر كولير إن أكبر وصمة عار على حكومة حزب العمال كانت معاملتها للأحداث في مراكز احتجاز الشباب، وخاصة أولئك في الوحدة ١٨.

وقال «الوحدة ١٨ حقيرة وكان ينبغي إغلاقها في اليوم التالي لافتتاحها».

«إن النهج العقابي لحكومة حزب العمال كوك تجاه عدالة الأحداث، بما في ذلك الوحدة ١٨، لا يعيد تأهيل الأحداث الجانحين ويجعل غرب أستراليا أقل أماناً».

«يجب أن يكون إنشاء منشأة بديلة للوحدة ١٨ مسألة ذات أولوية لحكومة حزب العمال كوك».

سيتم بناء المنشأة الجديدة بجوار تل بانكسيا مع تخصيص حكومة الولاية ١١,٥ مليون دولار لاستكمال التخطيط التفصيلي وتصميم المشروع.

ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المنشأة التي ستحل محل الوحدة ١٨ حوالي ١٠٠ مليون دولار أمريكي لبنائها واستيعاب الشباب المعرضين للخطر والذين لا يمكن إيواؤهم بأمان في بانكسيا هيل وتزويدهم بالإشراف والدعم العلاجي لمعالجة سلوكياتهم واحتياجاتهم المعقدة.

فوز حزب العمال في نيو ساوث ويلز يحول أستراليا إلى اللون الأحمر

بعد فوز حزب العمال في انتخابات ولاية نيو ساوث ويلز الأخيرة، ستخضع جميع الولايات والأقاليم البرية في أستراليا لحكم حزب العمال لأول مرة منذ ١٥ عامًا.
يأتي هذا الفوز ليضع حزب العمال في مركز قيادة الولايات بأكملها، باستثناء ولاية تسمانيا.
في الانتخابات الأخيرة، تمكن كريس مينز، زعيم حزب العمال في نيو ساوث ويلز، من قيادة الحزب إلى تحقيق فوز كبير، حيث شكل حكومة أغلبية عمالية لأول مرة منذ ١٢ عامًا.
هذا الفوز جاء على حساب رئيس الحكومة الليبرالي دومينيك بيروتيت، الذي كان يسعى للحفاظ على الحزب الليبرالي في السلطة بعد سنوات من الحكم.
بفضل هذا الفوز، أصبحت نيو ساوث ويلز آخر قطعة من أحجية السيطرة العمالية على الحكومات المحلية في أستراليا، ما يعني أن جميع الولايات والأقاليم البرية تخضع الآن لحكم حزب العمال، وهو تطور سياسي مهم لم تشهده البلاد منذ فترة طويلة.
هذا الفوز يعني أن أستراليا تشهد تحوّلاً كاملاً نحو اللون الأحمر، حيث أن حزب العمال الآن يسيطر على الحكومات المحلية في معظم الولايات، إلى جانب الحكومة الاتحادية التي يترأسها رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي منذ عام ٢٠٢٢.
باستثناء ولاية تسمانيا، ستكون جميع الحكومات في البلاد، ما يضع الحزب في موقع قوة غير مسبوقة على المستوى الوطني والمحلي.
إن هذه السيطرة السياسية لحزب العمال تحدث للمرة الثانية فقط في تاريخ أستراليا.
المرة الأولى كانت عندما تولى كيفن رود منصب رئيس الوزراء في عام ٢٠٠٧، حيث سيطر الحزب على الحكومات المحلية والاتحادية معاً.
فوز حزب العمال في نيو ساوث ويلز يمثل خطوة كبيرة نحو تعزيز قوة الحزب في أستراليا. هذا الفوز يعزز موقعه ويمنحه القدرة على تنفيذ سياسات وإصلاحات تتماشى مع الرؤية العمالية على المستوى المحلي والاتحادي.
من خلال هذه السيطرة الكاملة، يمتلك حزب العمال الآن فرصة فريدة لتنسيق السياسات بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، بما في ذلك قضايا البيئة، الاقتصاد، والخدمات الاجتماعية.
كما أن هذه السيطرة الشاملة قد تسهم في تعزيز قدرة الحكومة على تقديم إصلاحات فعالة وسريعة. مع سيطرة العمال على جميع الولايات باستثناء تسمانيا، يلعب الحزب دورًا رئيسيًا في تشكيل السياسات المستقبلية لأستراليا.
هذه التطورات تمثل فرصة ذهبية للحزب لتحقيق إصلاحات كبيرة والاستفادة من التوافق السياسي بين جميع الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية.
ومع أن حزب العمال يسيطر حاليًا على المشهد السياسي، فإن الحزب الليبرالي سيواصل العمل على استعادة نفوذه السياسي، خصوصاً في تسمانيا، التي هي الآن المعقل الوحيد للحزب الليبرالي على مستوى الولايات.
إن فوزه في نيو ساوث ويلز خطوة كبيرة نحو توحيد المشهد السياسي الأسترالي تحت راية الحزب.
مع وجود حكومة اتحادية عمالية وحكومات محلية تابعة للحزب في معظم الولايات، يفتح هذا الفوز الباب أمام فرص جديدة للحزب لتنفيذ سياساته وأجندته في مختلف القطاعات.
سيكون من المثير متابعة كيفية استغلال حزب العمال لهذه الفرصة الذهبية وتأثير ذلك على المشهد السياسي والاقتصادي في أستراليا.

شورتن وداتون يتصارعان بشأن فائدة ضريبية رئيسية لأصحاب العقارات

تبادل بيل شورتن وزعيم المعارضة بيتر داتون الضربات بشأن فائدة ضريبية رئيسية لأصحاب العقارات والتي كان زعيم حزب العمال السابق يدافع عنها ذات يوم في محاولة لإصلاحها.
أخذ السيد شورتن، الذي سيتقاعد من السياسة في أوائل العام المقبل، إصلاحات التروس السلبية إلى الانتخابات الفيدرالية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٩ في محاولاته الفاشلة لرئاسة الوزراء.
لكن تعليقات رئيس الوزراء أنتوني ألبانيزي هذا الأسبوع بأن الحكومة «ليس لديها خطط» لتغيير التنازل أثارت تكهنات بأن سياسة عصر شورتن قد لا تزال على الطاولة.
في ظهوره على برنامج تلفزيوني إلى جانب السيد داتون يوم الجمعة، قال السيد شورتن إن رئيس الوزراء «كان واضحاً تماماً» بشأن موقف الحكومة.
وقال «إنها ليست سياسة حزب العمال».
«نود أن يتوقف الليبراليون عن التأرجح.
«نريد من بيتر داتون، في الواقع، أن يتوقف عن التلاعب بآدم بانت (زعيم حزب الخضر)، وتأخير سياستنا الإسكانية للسماح للناس بالقدرة على الشراء في سوق الإسكان».
«إن الأمر كله يتعلق بالعرض، وليس بالسياسات الضريبية.»
لكن السيد داتون رد بأن الآراء المختلفة حول تعليقات السيد ألبانيزي من قبل وسائل الإعلام أظهرت أن الحكومة كانت «في حالة من الفوضى.»
وقال زعيم المعارضة «وأعتقد أن الإجراء السري هنا هو في الواقع من بيل شورتن.»
«أعتقد أن بيلي ... وضع السياسة تحت باب رئيس الوزراء، واستيقظ رئيس الوزراء، وتجاهلها».
«وكان يعتقد أن بيل كان ميؤوساً منه في عام ٢٠١٩ ويمكنه تحقيق ذلك.»
رد السيد شورتن «بيت، أعتقد أنك سمعت الليلة الماضية ضجيجاً في الحديقة، وذهبت للتحقق وكان آدم باندت والجنيات الأخرى في نهاية الحديقة يقدمون لك المشورة بشأن الإسكان.»
وفي محاولة للتنبؤ بالغموض الذي يكتنف تعليقات السيد ألبانيزي، سأل المذيع كارل ستيفانوفيتش زعيم حزب العمال السابق عما إذا كان «تحدث إلى رئيس الوزراء بشأن خطة عدم وجود خطة».
وقال السيد شورتن إنه لم يتحدث وكرر أن «تركيز الحكومة منصب على العرض».
ثم واصل انتقاد السيد داتون مرة أخرى.
وقال «هذه هي مشكلة معارضة داتون في العصر الحديث».
«إنهم لن يغادروا، ولن يتبعوا، ولن يبتعدوا عن الطريق. توقفوا عن أخذ المشورة من الخضر».
فشلت مشاريع القوانين الحكومية الخاصة بالمساعدة على الشراء والبناء للإيجار في اجتياز مجلس الشيوخ الأسبوع الماضي، حيث عارض الائتلاف بشدة التشريع وقال الخضر إن مشاريع القوانين لا تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.
ومن بين مطالب الخضر التخلص التدريجي من الديون السلبية، والتي تسمح لأصحاب العقارات بتعويض الخسائر على العقارات الإيجارية.
ولكن يبدو أن الإصلاحات تكتسب زخماً، مع تزايد الدعم لإصلاحات التروس السلبية على مقاعد النوّاب، وتقارير تشير إلى اعتقاد الوزراء بأنها قد تلقى قبولاً جيداً لدى الناخبين الأصغر سناص.
وكان السيناتور المستقل ديفيد بوكوك أحدث عضو في مقاعد النوّاب يعلن دعمه للتغييرات في نظام التروس السلبية، حيث قال يوم الجمعة إنه يؤيد «مساراً وسطياً معقولاً للإصلاح».
وقال السيناتور بوكوك لشبكة «إيه بي سي» إن هناك حاجة إلى التحول بعيداً عن النظر إلى الإسكان باعتباره «وسيلة استثمار».
وأعلن السيناتور بوكوك لشبكة «إيه بي سي»: «الإسكان في حالة مزرية، وخاصة إذا كنت شاباً أو من مجموعة أكثر تهميشاً».
«هذه ليست أستراليا التي أعتقد أننا نريد أن نعيش فيها».
وقال إن الحد من العقارات الاستثمارية إلى عقار واحد لكل شخص يبدو «عادلاً إلى حد كبير»، مشيراً إلى أصحاب الأعمال الصغيرة الذين يحتاجون إلى رعاية تقاعدهم بأنفسهم.
وقال «يبدو هذا مشروعاً».
«وأعتقد أن هذه طريقة معقولة للبدء في تحويل مسار هذه السفينة حيث كان الإسكان لفترة طويلة مجرد أداة استثمارية ووسيلة لبناء الثروة، وليس حقاً من حقوق الإنسان، أو شيئاً يمكن للأستراليين تحمله ويمكن الوصول إليه بالفعل.
«يدرك المزيد والمزيد من الناس، حتى الأشخاص الذين حققوا نجاحاً كبيراً في مجال العقارات، أن هذا لا يناسبنا.»

زعيم الليبراليين يشارك معلومات الدعوى القضائية مع رئيس الحكومة الأسبق جيف كينيت

في تطور جديد في محاكمة التشهير التي رفعتها النائبة المعزولة موريا ديمينج ضد زعيمها السابق جون بيسوتو، اعترف بيسوتو بأنه شارك معلومات حساسة تتعلق بمفاوضات التسوية القانونية مع رئيس الوزراء الأسبق جيف كينيت. يستمر هذا الكشف في جذب الأنظار إلى التوترات الداخلية داخل الحزب الليبرالي الفيكتوري، حيث يسعى الطرفان لتوضيح مواقفهما.
ترجع القضية إلى مارس ٢٠٢٣، عندما شاركت ديمينج في مسيرة «دع النساء يتحدثن» التي كانت تهدف إلى التعبير عن قضايا النساء، لكنها شهدت اقتحاماً من قبل مجموعة من النازيين الجدد الذين قاموا بأداء التحية النازية على درجات برلمان فيكتوريا. بيسوتو، الذي كان يسعى لحماية سمعة الحزب الليبرالي الفيكتوري، اتخذ قراراً سريعاً بعزل ديمينج من الحزب البرلماني، مشيرًا إلى الحاجة الملحة لـ«قطع أي صلة» بين الحزب وتلك الأحداث المثيرة للجدل.
وخلال شهادته أمام المحكمة الفيدرالية في ملبورن، أوضح بيسوتو أنه شعر بوجود «إلحاح كبير» لاتخاذ إجراء فوري لحماية الحزب من الارتباط بالمسيرة والأحداث المحيطة بها. وقال: «اعتقدنا أن الطرد كان هو المسار الأنسب لحماية الحزب والحفاظ على صورته العامة».
خلال الاستجواب، سألت محامية ديمينج، سو كريسانثو، بيسوتو عن تصريحاته المتعلقة بمفاوضات التسوية مع ديمينج، وعمّا إذا كان قد ناقش هذه المعلومات مع جيف كينيت. في ردّه، أكد بيسوتو أنه شارك تفاصيل التسوية مع كينيت، مشيرًا إلى أنه شعر بضرورة طمأنة الناس بأنه كان «معقولًا» في محاولاته لحل الأزمة.
وقال بيسوتو: «لقد تم الترويج على نطاق واسع أنني كنت غير معقول في محاولات تسوية القضية، لذا شعرت بالحاجة إلى طمأنة البعض بصفتي زعيمًا للحزب بأنني كنت أتصرف بشكل معقول».
وأضاف أن الوضع كان «غير عادي للغاية»، وهو ما استدعى اتخاذ قرارات سريعة لضمان استقرار الحزب وصورته العامة.
في اليوم الأول من المحاكمة، خضع بيسوتو لاستجواب حول ملف مكون من ١٥ صفحة تم إرساله إلى أعضاء الحزب كجزء من قرار طرد ديمينج. الملف، الذي أعده بيسوتو وفريقه، أثار انتقادات من كريسانثو التي وصفته بأنه يشبه «مشروعًا لطفل يبلغ من العمر ثماني سنوات»، مشيرة إلى أن المحتوى بدا وكأنه جمع عشوائي للمعلومات مع القليل من السياق.
رغم هذه الانتقادات، دافع بيسوتو بشدة عن الملف وطريقة إعداده، مؤكدًا أن المعلومات التي احتواها كانت مدروسة بعناية وتستند إلى ضرورة حماية الحزب من أي تداعيات سلبية قد تنجم عن مشاركة ديمينج في المسيرة المثيرة للجدل.
دافع بيسوتو عن قراراته بالإشارة إلى أن سمعة ديمينج قد تأثرت بالفعل بسبب ارتباطها بمسيرة مناهضة للتحول الجنسي ومنظميها، وليس بسبب أي أفعال قام بها هو أو الحزب الليبرالي. وأضاف محامي بيسوتو، ماثيو كولينز، أن هذه القضية تتعلق بالحفاظ على سمعة الحزب وضمان عدم ربطه بأحداث وأشخاص يتسببون في إثارة الجدل.
مع استمرار المحاكمة، يبقى السؤال حول ما إذا كان بيسوتو قد اتخذ الإجراءات المناسبة في الوقت المناسب لحماية الحزب الليبرالي، أم أنه أساء التصرف في تعامله مع القضية. على الجانب الآخر، تواصل ديمينج سعيها للدفاع عن سمعتها وتقديم روايتها للأحداث، وسط محاولات الطرفين للوصول إلى تسوية مقبولة.
ستبقى المحاكمة جارية في الأيام المقبلة، مع تزايد الاهتمام حول النتائج المحتملة وتأثيرها على مستقبل كل من بيسوتو وديمينج في الحياة السياسية.
الكلمات المفتاحية: جون بيسوتو، جيف كينيت، موريا ديمينج، الحزب الليبرالي، محاكمة التشهير، فيكتوريا، مسيرة «دع النساء يتحدثن».

NANA Design Co.

Are you ready to elevate your brand to new heights? Introducing NANA Design Co., your one-stop destination for all your creative needs!
Need eye-catching banners that capture attention and leave a lasting impression? We've got you covered!
Looking for business cards that exude professionalism and leave a lasting impression? NANA Design Co. delivers stunning designs tailored to your unique style.
Want to create a magazine that not only captivates your audience but also reflects your brand's identity? Look no further! NANA Design Co. specializes in crafting stunning magazine layouts that turn heads.
Seeking a vibrant and engaging Flash player design that keeps your website visitors hooked? Our team of experts will create an immersive digital experience that sets your brand apart.
Have a special moment you want to preserve? Our Draw photo service will transform your memories into stunning hand-drawn artwork, capturing the essence of those precious moments.
Here at NANA Design Co., we pride ourselves on delivering exceptional designs that leave a lasting impact. We're passionate about bringing your ideas to life, creating designs that are not only visually stunning but also strategically crafted to help your business succeed.
So, what are you waiting for? Contact us today and let NANA Design Co. transform your brand's image. We're ready to take your business to new heights!

Call now on
0499 910 365
admin@nanadesignaustralia.com

هل تعلم أن الصيدلاني يمكنه فعل المزيد من أجلك؟

أصبح الوصول إلى العلاج لمجموعة واسعة من الحالات الصحية اليومية متاحًا في صيدلية المجتمع القريبة منك.

امسح الرمز ضوئيًا

The Pharmacy Guild of Australia NSW Branch

اعرف المزيد على wecandomore.org.au

MIX TRADING

Mix Trading online

The best Online Shopping in Australia

Mix Trading online Offers the best price and fastest shipping.

for physical products, digital services, project consulting, and software services.

You can shop online for great deals on a budget.

www.mixtrading.online

shop@mixtrading.online

Ph: 0499 910 365

شجاعة إسرائيل كشفت عن الكذبة التي تكمن في قلب السياسة الخارجية لستارمر

بقلم أليستر هيث

بعد أن سُلبت من الغرب ثقته الأخلاقية، وخلوه من أي شعور بالصواب والخطأ، وعجزه عن التمييز بين الأبطال والأشرار، لم يعد بإمكان الغرب أن يحتفل عندما ينتصر الخير على الشر.

إن تفخيخ إسرائيل الجريء لآلاف أجهزة الاتصال التابعة لحزب الله، ثم تفجير أجهزة الاتصال اللاسلكية التابعة للجماعة الإرهابية، يشكل دفعة مذهلة لقوى الحضارة في جميع أنحاء العالم.

إن إسرائيل، وهي دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها ٩,٣ مليون نسمة فقط، منهم ٧,٢ مليون يهودي، تعيش في دولة بحجم ويلز، تعاني من أسوأ المذابح المعادية للسامية منذ الهولوكوست، تقود الحرب ضد البربرية، حيث يقوم المجندون الشباب بعمل كان يتطلب في السابق تدخل تحالف غربي يعمل كشرطي عالمي.

إن حقيقة أن العديد من البريطانيين وأوروبا وأميركا، وخاصة الشباب، لم يعودوا ينحازون إلى جانب إسرائيل في هذه المعركة الوجودية تجسد انحطاطنا الثقافي والفكري والأخلاقي.

إن إدارة بايدن مهووسة بمنع «التصعيد»، على الرغم من أن هذا هو المطلوب لمنع إيران من اكتساب الوسائل لشن حرب عالمية ثالثة نووية. وكما كان متوقعا، بدت أميركا، التي تبدو عازمة على ضمان بقاء كل جماعة إرهابية إقليمية، منزعجة من الهجوم الناجح على حزب الله.

يلقي ديفيد لامي، وزير خارجيتنا، خطابات يزعم فيها أن تغير المناخ يشكل تهديدا أسوأ من الإرهاب؛ وفي عالم عقلاني، كان لامي ليهنئ نظراءه الإسرائيليين سرا على أنجح عملية أجريت على الإطلاق ضد منظمة إرهابية، مع عدد قليل من الضحايا المدنيين، ويتعهد بمساعدة بريطانيا.

بدلاً من ذلك، انقلب كير ستارمر ضد إسرائيل، وحظر مبيعات بعض الأسلحة – وهي السياسة التي يبدو أن ألمانيا عازمة على اتباعها – ورفض معارضة الدعاوى القضائية ضد الدولة اليهودية، في انقلاب أخلاقي لا يغتفر.

لقد وضع حزب العمال بريطانيا في صف هؤلاء الذين يتنكرون في هيئة محامين لحقوق الإنسان وينكرون التمييز الأساسي بين الضحايا والمعتدين، وبين الديمقراطيات المقيدة بالقواعد والتي تسعى يائسة إلى تقليل الخسائر المدنية، والديكتاتوريات المتعطشة للدماء والتي تعتبر شعوبها بيادق للتضحية بها.

يتم تمويل حزب الله وسيطرته من قبل النظام الإيراني، وهو نظام طغياني ظلامي وفاشي يضطهد الأقليات والنساء والمعارضين.

إن انتهاك حقوق الإنسان والتخطيط لجرائم الحرب هو سبب وجود حزب الله:

حيث تشير صواريخه البالغ عددها ١٥٠ ألفًا إلى المراكز المدنية، ومثل حماس وإيران نفسها، يسعى إلى تصفية إسرائيل، مما يضمن مذبحة أو طرد أو إخضاع اليهود.

لقد أجبر حزب الله حوالي ٦٣,٤٧٣ إسرائيليًا على الفرار من منازلهم منذ ٧ أكتوبر.

وهذا أمر غير مستدام ويفسر سبب اقتراب رد إسرائيلي كبير؛ إن هذا من شأنه أن يؤدي إلى إدانة واسعة النطاق للدولة اليهودية.

إن السياسة الخارجية الغربية عبارة عن خليط من الجبن والوهم والتناقضات. فإيران تشكل تهديداً للعالم؛ وتحالفها مع روسيا يتعمق. وتركيا، بقيادة المستبد رجب طيب أردوغان، هددت إسرائيل بالغزو، ولكنها تظل جزءاً من حلف شمال الأطلسي. وقطر، التي تستضيف كبار الإرهابيين من حماس في الفنادق الفاخرة، هي حليف رئيسي للولايات المتحدة من خارج حلف شمال الأطلسي، وموطن لقاعدة عسكرية غربية حيوية ومستثمر رئيسي في لندن. أما مصر، التي تتلقى مساعدات أميركية، فقد تسامحت مع عدد لا يحصى من الأنفاق المؤدية إلى جنوب غزة، ورفضت السماح لأي فلسطيني بالدخول، ومن الغريب أنها لا تتحمل مسؤولية إمداد غزة بالمؤن، حيث تقع هذه المهمة على عاتق إسرائيل. ولا يواجه أي من الأنظمة الثلاثة الأخيرة عقوبات: فالغضب العالمي محجوز لإسرائيل.

إن أحد الأسباب التي جعلت النخب الغربية معادية لإسرائيل إلى هذا الحد هو أنها، بعد أن أصابها الجنون، أصبحت تكره تاريخ وتقاليد أوروبا وأميركا بشكل متزايد، وتنظر إلى الدولة اليهودية باعتبارها مثالاً بارزاً للنموذج الغربي الذي ترفضه.

كان وينستون تشرشل ليُدان بارتكاب جرائم ضد الإنسانية اليوم، وكذلك فرانكلين روزفلت وهاري ترومان. وكان يوم النصر ليُحكم عليه بأنه غير شرعي لأن العديد من المدنيين الفرنسيين ماتوا أثناء معركة نورماندي.

وكان من الأفضل للديمقراطيات ألا تهتم بالأسلحة النووية، لأن تفجيرها، حتى في الرد على هجوم غير مبرر، سيُعتبر جريمة حرب.

أنا أؤيد قواعد أكثر صرامة من تلك التي تحكم الحرب العالمية الثانية، والتي تقضي ببذل كل ما هو ممكن لحماية المدنيين، لكن هذا جنون.

إن الحرب العادلة مبدأ أساسي. وللدول الحق في الدفاع عن نفسها. إن كل حياة مدنية تُفقد كضرر جانبي هي مأساة، لكن السلمية هي يوتوبيا مضللة تفشل في فهم حقيقة الحالة الإنسانية.

إن تجريم كل أشكال الحروب هو جنون، ومن الدناءة التركيز على الحروب التي تشنها الديمقراطيات وتجاهل الحروب التي يروج لها أعداؤنا.

إن إسناد مثل هذا القدر الهائل من السلطة إلى الناشطين القانونيين أمر غبي بنفس القدر.

فقد تم التصديق على الكثير من أشكال معاداة السامية التاريخية من قبل محاكم صورية، بما في ذلك خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

فقد جرت محاكمة التلمود في فرنسا عام ١٢٤٠، حيث أُجبر الحاخامات على الدفاع عن النصوص الدينية ضد اتهامات ملفقة بالتجديف والفحش.

وتشمل المهرجانات الأخرى التي تتنكر في هيئة محاكمات عادية، مثل مناقشات برشلونة وطرطوشة، وقضية دمشق، وقضية دريفوس التي دفعت إميل زولا إلى كتابة روايته الشهيرة «أنا أتهم»، ومحاكمة مندل بيليس في أوكرانيا عام ١٩١٣. وهو نموذج راسخ لم يخرج عن الموضة في أوساط أقصى اليسار.

فهم لم يعودوا يستهدفون صراحة المعتقدات الدينية أو الأفراد، بل يستغلون الحرب القانونية لنزع الشرعية عن ما يحدث أن تكون الدولة اليهودية الوحيدة.

إن حقيقة أن المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية تتمتعان بفخاخ الإطار القانوني المشروع لا تعني بالضرورة أنهما تجسدان العدالة. وحقيقة أن أحكامهما تعتبر شرعية من قبل النخب اليسارية لا تجعلهما كذلك تلقائيًا.

وحقيقة أن الافتراءات الدموية اليوم تتخذ لغة «حقوق الإنسان» لا تجعلها أقل وحشية.

وحقيقة أنه من الممكن لدولة تحكمها ظلم مثل جنوب أفريقيا أن تقود قضية إبادة جماعية ضد إسرائيل تثبت أن النظام بأكمله فاسد.

وتدعم هذه القضية إيران، ورئيس البرازيل اليساري المتطرف، وأيرلندا، ومصر: لا بد أننا انتقلنا إلى عالم بديل كافكوي.

إن إسرائيل هي التجسيد الأسمى للسيادة الوطنية الديمقراطية التي يفرضها القانون، والشعبية، ومطابقة الأمة بالدولة، وما بعد الإمبريالية، والرأسمالية والتكنولوجيا، والأهمية المستمرة للأديان التوحيدية. إن تدمير إسرائيل يعني تدمير الأفكار التي تقوم عليها عقيدة الغرب، وبالتالي ينهار النظام الدولي وتنتصر الأنظمة الاستبدادية.

إن المخاطر كبيرة إلى حد لا يصدق. ويتعين علينا أن ندعم إسرائيل، وأن نسمح لها بإتمام مهمة القضاء على حماس وهزيمة حزب الله.

يجب أن تخدم وسائل التواصل الاجتماعي التضامن الإسرائيلي بدلاً من التشهير

بقلم/ آرون كالمان

على الإسرائيليين أن يُظهروا دعمهم لبعضهم البعض خلال هذه الأوقات الصعبة، وأن يتجنبوا الحكم والانقسامات التي تغذيها مواقع التواصل.

مرَّ العام الماضي بظروف شديدة القسوة، ولكنه كشف أيضًا عن مشاعر الكرم واللطف المنتشرة في المجتمع.

بعد السابع من أكتوبر، شاهدنا الجميع يتحركون؛ حيث توافد مئات الآلاف من جنود الاحتياط إلى وحداتهم، بعضهم حتى دون انتظار الأوامر الرسمية.

وفي جميع أنحاء إسرائيل، انطلق المتطوعون لتقديم المساعدة للذين تم تهجيرهم من منازلهم، حيث وفّروا الطعام والملابس والمأوى.

حتى خارج إسرائيل، شارك يهود وغير يهود في تقديم الدعم بطرق مختلفة مثل كتابة رسائل مؤازرة، جمع التبرعات، أو تنظيم تظاهرات.

ولكن عندما ننتقل إلى وسائل التواصل الاجتماعي، نلاحظ تناقضًا كبيرًا.

فالمحتوى السلبي الذي نتعرض له يوميًا، بما في ذلك التعليقات الخبيثة أو المنشورات المسيئة، يظهر مدى السلبية التي يمكن أن تسود هذه المنصات.

لا عجب أننا نجد أنفسنا أحيانًا مضطرين لأخذ استراحة منها لتجنب هذا السيل من السلبية.

من الشائع أن نجد منشورات تهاجم أشخاصًا بسبب تصرف بسيط أو خطأ غير مقصود، وهذا النوع من المحتوى يُعرف بالتشهير.

لكن هل يجب أن تكون وسائل التواصل الاجتماعي بهذا الشكل؟

بالطبع لا. يمكننا استخدامها كوسيلة لنشر الإيجابية والأعمال الجيدة.

مقارنةً بين التشهير والأفعال الإيجابية التي نراها في الوقت الحالي، نجد الكثير من أمثلة اللطف.

مثل ما يفعله هانوخ داوم، الكاتب الإسرائيلي، الذي قاد فريقًا لتقديم المساعدة للنازحين والجنود. فبالرغم من تعرضه لكثير من الرفض من بعض الأشخاص الذين لم يتمكنوا من تقديم المساعدة، إلا أنه اختار أن يسلط الضوء على الذين بذلوا جهدهم.

فأطلق على هذه المبادرة «الشهرة»، وهي نقيض التشهير، حيث يُبرز فيها الأشخاص الذين يقدمون الخير للآخرين.

تجربة داوم هذه تقدم درسًا مهمًا لنا جميعًا. فبدلاً من التركيز على السلبيات، يمكننا ملء وسائل التواصل بقصص إيجابية عن الأشخاص الذين يساعدون غيرهم.

تخيل لو كانت صفحاتنا مليئة بأخبار عن شخص تبرع بوجبة لمحتاج، أو ميكانيكي قدم خدمة مجانية لأن العطل بسيط.

مؤخرًا، انتشرت قصة على فيسبوك عن شخص كان يبحث عن سيارة رخيصة ليستخدمها كمنزل نظرًا لظروفه المادية الصعبة. ما كان مميزًا ليس الطلب ذاته، بل مئات الردود التي عرضت المساعدة من أشخاص لا يعرفونه. البعض عرض تغطية التكاليف، وآخرون قدموا أماكن للإقامة ضمن ميزانيته، والكثير قدموا تبرعات من وقتهم أو مالهم أو ممتلكاتهم.

في إسرائيل، رغم الخلافات الاجتماعية والسياسية العميقة التي شهدتها البلاد قبل السابع من أكتوبر، عادت روح التضامن لتظهر بقوة خلال الحرب. لكننا الآن أمام خيار: أي نوع من الخطاب نريد أن نكون جزءًا منه؟ أي مجتمع نريد أن نربي أطفالنا فيه؟

بالنسبة لي، الإجابة واضحة. أريد أن أربي أطفالي في بيئة يسمعون فيها عن الأشخاص الذين يساعدون غيرهم. أريدهم أن يروا اللطف والتعاطف من حولهم.

فإن تعليمهم هذه القيم هو دوري كأب، ولكن لتغيير المجتمع، علينا جميعًا أن نتحمل المسؤولية ونتخذ قرارًا واعيًا بتحسين «موجزاتنا الاجتماعية».

مع اقتراب رأس السنة اليهودية، سيُخصص معظم المحتوى للاحتفال بالأعياد وتذكر الحرب التي مر عليها عام، ولا يزال الكثيرون بعيدين عن منازلهم.

ولكن على المستوى الفردي، يجب أن ننظر في أفعالنا ونسعى للتحسين حيثما أمكن.

دعونا هذا العام نستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للاعتراف بالذين يستحقون ذلك، ونكافئ الإيجابية بدلًا من تضخيم الأخطاء.

إذا أوقفنا التشهير وبدأنا في نشر الشهرة، يمكننا بناء مجتمع أفضل لنا ولأجيالنا القادمة.

Follow us on our Social Media
/australiatodayonline
/australia2day
/@aandemediaaustralia
/medianewsaustralia
/australiatoday2000
/@australiatoday
/in/australia-today-a78616153/

Kamal Pest Control

PH: 0420665150

SUTHERLAND MEDICAL CENTRE AND MANKARIOS SKIN CANCER CLINIC

Sutherland Medical Centre and Mankarios Skin Cancer Clinic

Services

**Family Medicine.*

**Child Health including Childhood Immunizations.*

**Women's Health.*

**Travel Medicine including Travel Immunizations.*

**Full Skin Examinations and Treatment of Skin Cancers.*

**Fully equipped procedure room.*

**Workers' Compensation Injuries.*

**Pathology testing.*

**Pre-employment Medical Examination.*

**Comprehensive Medical Assessments and Chronic Disease Management.*

**Psychology.*

Established in 2002 by:
Dr Ramsis Farag, Dr Nabil Mankarios, Dr Mona Mikhail, and Dr Faten Wassef.

Dr Nabil Mankarios is an experienced Skin Cancer Practitioner who started working in this field in 1997.

www.suthmed.com.au
suthmed@bigpond.net.au
(02) 9542 6277

ويبسايتس بيلدر
WEBSITES BUILDER

نبني لك الموقع الإلكتروني من الألف إلى الياء ونساعدك على الوصول إلى القمة في محركات البحث حتى يصير مشروعك مشهوراً في أستراليا وكل العالم.

كما نبني لك صفحات مميزة على مواقع التواصل الاجتماعي

PH: 0449 146 961

Israel's bravery has exposed the lie at the heart of Starmer's foreign policy

By Allister Heath

Robbed of its moral bearings, bereft of any sense of right and wrong, incapable of distinguishing heroes from villains, the West can no longer celebrate when good triumphs over evil.

Israel's brilliantly audacious booby-trapping of thousands of Hezbollah pagers, followed by the blowing up of the terror group's walkie-talkies, is a stunning fillip for the forces of civilisation worldwide.

A tiny nation of just 9.3 million, of which 7.2 million are Jewish, living in a country the size of Wales, reeling from the worst anti-Semitic pogroms since the Holocaust, Israel is leading the war against barbarism, its young conscripts doing a job that would once have required intervention by a Western coalition acting as global policeman.

The fact that so many in Britain, Europe and America, especially the young, no longer take Israel's side in this existential combat exemplifies our cultural, intellectual and ethical degeneration.

The Biden administration is obsessed with preventing "escalation", even though that is what is required if Iran is to be stopped from gaining the means to wage a nuclear World War III. All too predictably, America, seemingly determined to ensure the survival of every regional terror group, appeared upset at the successful attack on Hezbollah. David Lammy, our foreign secretary, is delivering speeches claiming climate change is a worse threat than terrorism; in a rational world, Lammy would be privately congratulating his Israeli counterparts for the most successful surgical operation ever conducted against a terrorist organisation, with few civilian casualties, and pledging Britain's help.

Instead, Keir Starmer has turned against Israel, banning the sales of some weapons – a policy that Germany appears intent on following – and refusing to oppose lawsuits against the Jewish state, in an unforgivable moral inversion.

Labour has placed Britain on the side of those nihilists masquerading as human rights lawyers who negate the essential distinction between victims and aggressors, between rule-bound, democracies desperate to minimise civilian casualties, and bloodthirsty dictatorships for whom their people are pawns to be sacrificed.

Hezbollah is funded and controlled by the Iranian regime, an obscurantist, fascistic, millenarian tyranny that persecutes minorities, women and dissidents. Violating human rights and plotting war crimes is Hezbollah's raison d'être: its 150,000 missiles point towards civilian centres and, like Hamas and Iran itself, it seeks Israel's liquidation, guaranteeing the massacre, expulsion or subjugation of Jews. Hezbollah has forced some 63,473 Israelis to flee their homes since October 7. This is unsustainable and explains why a major Israeli response is looming; obscenely, this will trigger widespread condemnation of the Jewish state.

Western foreign policy is a mishmash of cowardice, delusion and contradictions. Iran is a threat to the world; its alliance with Russia is deepening. Turkey, led by the despot Recep Tayyip Erdogan, has threatened Israel with invasion, yet remains part of Nato. Qatar, which puts up senior Hamas terrorists in luxury hotels, is a major non-Nato ally of the US, home to a crucial Western military base and a major investor in London. Egypt, a recipient of US aid, has tolerated myriad tunnels to southern Gaza, refused to let in any Palestinians and, bizarrely, is not held responsible for supplying Gaza with provisions, that task falling to Israel. None of the three latter regimes face sanctions: global ire is reserved for Israel.

One reason Western elites have become so Israelophobic is that, infected by wokery, they increasingly loathe Europe's and America's history and traditions, and view the Jewish state as a standout example of a Western model they reject.

Winston Churchill would be convicted for crimes against humanity today, as would Franklin D Roosevelt and Harry Truman. D-Day would be ruled illegitimate because so many French civilians died during the Battle of Normandy.

Democracies might as well not bother with nuclear weapons, for detonating one, even in retaliation for an unprovoked attack, would be deemed a war crime. I'm in favour of much stricter rules than those governing World War II, of doing everything possible to protect civilians, but this is madness.

The Just War is a foundational principle. States have the right to defend themselves. Every civilian life lost as collateral damage is a tragedy, but pacifism is a deluded utopia that fails to grasp the reality of the human condition. It is madness to criminalise all warfare, and despicable to focus on that conducted by democracies and ignore that advanced by our enemies.

It is equally stupid to entrust so much power to legal activists. Much historic anti-Semitism has been ratified by kangaroo courts, including during the 1930s. The Trial of the Talmud took place in France in 1240, with rabbis forced to defend religious texts against trumped-up accusations of blasphemy and obscenity.

Other bigot-fests masquerading as ordinary trials include the Disputations of Barcelona and Tortosa, the Damascus Affair, the Dreyfus affair that prompted Emile Zola's seminal J'accuse, and the trial of Mendel Beilis in Ukraine in 1913. It is a well-established model that hasn't gone out of fashion in far-Left quarters. They no longer explicitly single out religious beliefs or individuals but leverage lawfare to delegitimise what just happens to be the only Jewish state.

The fact that the International Criminal Court and the International Court of Justice have the trappings of a legitimate legal setting does not mean they necessarily embody justice. The fact that their rulings are deemed legitimate by Left-wing elites doesn't automatically make them such. The fact that today's blood libels take on the language of "human rights" doesn't make them less monstrous. The fact that it is possible for a country as unjustly governed as South Africa to lead a genocide case against Israel proves that the entire system is rotten. The case is backed by Iran, Brazil's far-Left president, Ireland and Egypt: we must have been transported into an alternative, Kafkaesque universe.

Israel is the supreme embodiment of law-bound national, democratic sovereignty, of peoplehood, of matching a nation to a state, of post-imperialism, of capitalism and technology, and of the continued relevance of the monotheistic religions. If you tear down Israel, you destroy the very ideas that underpin the West, the international order implodes and the autocracies triumph.
The stakes are thus unbelievably high. We must support Israel, and allow it to finish the job of annihilating Hamas and defeating Hezbollah.

THE MUSIC STOPPED...!!!

Layla Saklawi.

Cloaked by the Noise of Wars & Hatred...
In the World around us ; The Music Stopped...!

Saddened, Nature Stopped composing its Music...
& beneath the cloak of Wars, became Silently Comatic...;

~ The twitters of Birds changed to Faint & Dim...
~ The Wind in caressing the Flowers, lost its touches› Rhythm.
~ The Waves on the Seas, do now voicelessly Swim...!!!

~ The Cardinal–Bird, no more Sings...
~ All the other Birds forgot how to play the Notes of their flapping Wings...
~ Every Branch of the Trees, in the Air, breahthlessly Swings...!!!

And the Song of Songs disappeared from the Bible...
From the Houses of Prayers ;is banished the sound of a Canticle...!!!

FOR ;~

On this Earth are only left .. Revenge & Anger...
With the loss of the Love for one Another...!!!

Thus, turning the Skies to continuous Nights...
As the World under the cloak of HATRED, Slides down away from Lights.!!!

The Human Heart ASKS ..;~

«World», are you not yet ready to Awaken?...
«Humanity «, will you not repeat the famous words you had Spoken...?
When reminding All Human Hearts your Principles, now Forgotten...???

THAT..;~

~In Hatred, is only Bitterness.& in Sorrow, only Tears to Weep...
~ That if All unite & to UNITY , All believe to keep ...
& From beneath the cloak of Wars, where Music is Asleep...;
All Together, with Shared LOVE ; The Earth›s Strangled Musical Sounds, Release...
To Spread back all over the Universe;

THE MUSIC OF «PEACE»...!!!

{L.S}.

Taxpayers to fork out 837$m extra after Melbourne Metro Tunnel cost blowout

The Victorian government has announced an 837$ million cost blowout on the long-awaited Metro Tunnel project.

The now 13.48$ billion project aims to connect Melbourne's east and west through the creation of an end-to-end rail line and five new underground train stations.

Transport Infrastructure Minister Danny Pearson today called a snap media conference where he blamed rising building, material and labour costs and unprecedented global events for driving up the cost.

"The reality (is), since 2017, nobody could have predicted a once-in-100-year pandemic, nobody could have predicted conflict in Gaza and in Ukraine and nobody could have predicted interest rate spikes," Pearson said.

"It is just costing more to build anything, anywhere in the world, and we are now facing similar challenges here in Melbourne as a result."

The project was initially costed at 10.9$ billion when it was announced in 2016 and has since undergone several cost blowouts.

Pearson said up to 745$ million of the additional taxpayer funds would go toward the project's construction partner Cross Yarra Partnership, which will be chipping in a similar amount.

"We want to make sure the authority have all the resources it needs to get on and deliver this project," Pearson said.

Pearson went as far as to blame the former Coalition government back in 2010 for not building the project sooner.

"I just can't believe that the transport infrastructure minister would come out today and blame everybody else but themselves for a budget blowout," transport infrastructure shadow minister David Southwick said.

Upon completion of the project, new tunnels on the Sunbury, Cranbourne and Pakenham lines will run through five new CBD stations - Arden, Parkville, State Library, Town Hall and Anzac.

Passengers will be able to travel all the way from Sunbury to Cranbourne or Pakenham without changing trains.

Pearson said the project was going through a "testing and trialling stage".

"We are so close. We are three stations down, two to go and this project will be completed in 12 ,2025 months ahead of schedule," Pearson said.

"The Victorian economy is incredibly strong and incredibly vibrant because of these investments we're making.

"We are absolutely committed to delivering this project because Melbourne needs the Metro Tunnel.

"It is as simple as that."

Pearson did not divulge how far into 2025 the project would be completed.

Youth crime in Victoria soars to highest level since 2010, new data shows

Youth crime in Victoria has soared to its highest level since 2010, while domestic violence incidents hit a -10year-high, concerning new crime data shows.

Released today, the Crime Statistics Agency figures show the overall number of criminal offences jumped more than 9 per cent in the year to June, with theft, specifically from cars, leading the surge.

Crimes committed by children aged 10 to 17 shot up more than 20 per cent year-on-year, with more than 23,000 incidents recorded.

Young offenders are being driven to commit robberies and car thefts, according to the data.

Police say the statistics continue to be driven by opportunistic young offenders targeting predominantly unlocked homes.

The total number of aggravated residential burglaries has sky rocketed 18 per cent year-on-year.

Almost 100,000 domestic violence incidents across Victoria in the year to June led to a 6.1 per cent jump compared to last year.

"Family incidents and assaults have reached the highest levels in a decade, with a notable rise in aggravated assaults on

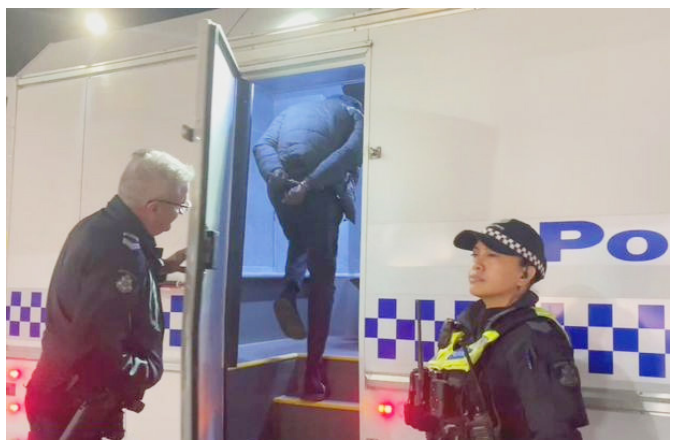

females and breaches of intervention orders, often accompanied by criminal damage," CSA chief statistician Fiona Dowsley said.

Despite the alarming figures, the Crime Statistics Agency stressed that population growth played a role in skewing the results.

They estimated the actual overall crime rate increase to be closer to 6.7 per cent.

Road policing assistant commissioner Glenn Weir said Victoria Police was "absolutely (taking the statistics) as a matter of concern".

"When people see that they will be concerned, we get that," Weir said.

"But they should also be very very confident that we are absolutely doing everything we can to make sure we target those people doing harm."

Late last month the Victorian government backflipped on its commitment to increase the age of criminal responsibility to 14 by 2027 as part of ongoing youth justice reforms.

Premier Jacinta Allan said the government would take decisive action against youth offenders, including strengthening the bail test for young people who commit serious crimes.

She confirmed the government would move to raise the age of criminal responsibility to 12 but would not go any further.

Police minister Anthony Carbines called the latest crime statistics "disappointing", but came to the defense of Victoria Police's efforts to curb crime.

"What we're also seeing is that there is a particular cohort of young offenders, repeat offender, who continue to disregard the law," Carbines said.

"70,00 arrests over the past year demonstrates that Victoria Police are working harder than ever before to hold offenders to account."

It comes amid drawn out negotiations between police and the state government over pay and working conditions.

Today Carbines acknowledged Victoria Police officers deserve a pay rise, but said it must be negotiated at the Fair Work Commission.

Officers will be out in force across the long weekend policing crowds around footy finals and targeting impaired drivers, as part of operation scoreboard.

Shadow police minister Brad Battin urged the premier to reverse cuts to crime prevention.

"Jacinta Allan and her government continuously have their head in the sand when it comes to youth crime," Battin said.

"Yet we've seen a 20 per cent increase year on year, on the crimes committed by those under the age of 18."

"Jacinta Allan's first job is to protect the safety of Victorians, yet she actually cut 11$ million from crime prevention across our state."

Anthony Koutoufides, Labor and the Greens call out war of words between Arron Wood and Nick Reece's teams

Several contenders in the battle for the city's top job have taken a veiled swipe at the two frontrunners and their teams, calling them out for playing politics and descending into "petty squabbles".

The Melbourne lord mayoral race reached boiling point on Wednesday night when the team behind candidate Arron Wood hit back at claims his ticket was aligned with the Greens, accusing Lord Mayor Nick Reece's campaign of "grubby" tactics.

But on Thursday, Carlton great Anthony Koutoufides, Labor and the Greens condemned the rhetoric that has this week dominated the political debate.

"We will let the others fight amongst themselves over preferences and politics," Mr Koutoufides said.

"We instead will fight for the people who live and work in the City of Melbourne."

Labor's Phil Reed said his ticket would not be distracted by the "petty squabbles between the high-paid consultants working for some of the candidates".

"Our focus is on making sure the voices of residents are heard at this election," he said.

A Greens spokesperson said its ticket was focused on important issues, "not political debate over preferences".

"The Greens focus is on listening to the Melbourne community and fighting for action on the issues they care most about like the cost of living, housing and climate change," they said.

"Our campaign reflects getting our positive message out to the community who we know want to see action on these issues, not political debate over preferences."

On Wednesday night, Team Wood denied it was aligned with the Greens after preferences were released by the Victorian Electoral Commission and launched an attack on Mr Reece's campaign.

"Team Wood is proud to have independent leadership that is focused on getting back to basics and giving our city a fresh start," a Team Wood spokesperson said.

"Attacks relating to preferences are grubby and to be expected from the faceless men behind Dan Andrews who locked down Melbourne longer than any city in the world and are now running Nick Reece's campaign."

When asked on Thursday if he shared that view, Mr Reed – who has preferenced Mr Wood over Mr Reece, a long-time Labor member – said Mr Andrews' leadership steered Victoria safely through the greatest health crisis the community had ever faced.

"The Labor for Melbourne team proudly rides on his policy coat-tails," he said.

After calling the statement from Team Wood on Wednesday night "unhinged and bizarre", a Team Reece spokesperson on Thursday said Mr Wood was in "damage control".

"He's been caught out preferencing the Greens and putting a Green on his council ticket," they said.

"In stark contrast, Lord Mayor Nick Reece is focused on what matters to the people and traders of Melbourne — freezing rates for residents and businesses, improving city safety and building more affordable homes."

The VEC website shows that Team Wood has placed the Greens at No.7 on its ballot paper, while Team Reece has the Greens at No.6.

Mr Wood on Thursday said his ticket was "not interested in the misinformation and spin being peddled by other teams in this campaign".

"Melburnians want action on tackling the cost of living crisis and making our city safer and cleaner," he said.

"The only way to give Melbourne the fresh start it deserves is to get back to basics and change the leadership at Town Hall."

As the war of words between the two teams escalated on Wednesday night, Mr Reece and Mr Wood were seated next to each other at a candidates' debate for international students.

In front of a crowd, the pair shared a laugh and appeared at ease, with Mr Wood posting a photo to social media on Thursday of them side-by-side at the event.

Undie-Gate MP Gareth Ward to be investigated by parliamentary probe

Embattled MP Gareth Ward will now face a parliamentary probe into allegations he turned up at parliament at 4am on a Sunday morning wearing nothing but underpants, socks and a T-shirt.

The Kiama MP was referred to the Parliamentary Privileges and Ethics committee on Thursday afternoon after The Daily Telegraph revealed the bombshell allegations after a months-long investigation.

The Standing Committee on Parliamentary Privileges and Ethics will investigate whether Mr Ward's behaviour on that Sunday morning "gives rise to any issues concerning the appropriate conduct of a Member with respect to their responsibilities and duties to their constituents and the safety and welfare of parliamentary staff".

The committee has been asked to make recommendations as to whether the parliament should take any action "having regard to all the circumstances relating to the member".

This is the second time Mr Ward has been referred to the Privileges Committee, with the first being in May 2023 when a motion was passed requesting the parliamentary privileges committee report on members who are facing criminal charges. Mr Ward was not directly named in the motion.

Mr Ward is currently battling allegations he sexually assaulted a -17year-old man and had non-consensual sexual intercourse with another man in his 20s at his Potts Point apartment.

Mr Ward was suspended from parliament in 2022 after being charged with the offences but was re-elected at the 2023 election.

He has pleaded not guilty, and is due to go to trial next year.

He has previously issued a statement strongly denying the allegations.

Prior to the latest referral Gareth Ward hit out at Premier Chris Minns' response to the scandal.

The Kiama MP accused Mr Minns of making "cutting comments" and using a "poor choice of words" earlier on Thursday.

"Blind Freddy would also say this isn't the first time an incident like this has happened with this member of parliament, so it's a major concern," Minns said.

and I think by common consent, far from appropriate in the workplace," the Premier said.

In reply, Mr Ward — who is legally blind — said that was a poorly chosen phrase.

"I'm used to getting smeared by Labor and the premier — and his reference to 'blind Freddy' in the context of someone who is legally blind is a poor choice of words," Mr Ward said.

"I know he's not like that, so I'll let it slide. I'm focused on combating the Premier's cuts to my community rather than his cutting comments."

Mr Minns said allegations contained in a top-secret report of Mr Ward's behaviour were "very serious", that parliament would be looking at next steps as to whether he would be censured and referred to the privileges committee.

Mr Ward also denied lying about how long it took to walk from his home to parliament on the night in question.

The Daily Telegraph on Wednesday revealed bombshell allegations against the independent MP – who is due to face court next year over alleged sex offences – following

a months-long investigation into an incident in the early hours of Sunday July 21.

"These are very serious facts," Mr Minns said.

"It wouldn't be appropriate at the Commonwealth Bank or the Department of Education and I think taxpayers would say it is not appropriate in the NSW parliament either.

Mr Minns said he was expecting an explanation of the behaviour from both parliamentary staff and Mr Ward.

"We'll be looking at their explanations in the hours ahead but this is a workplace, not just for members of parliament that work in the parliamentary building and we've all got a responsibility to uphold the standard of behaviour inside that building, even if it is at 4 o'clock in the morning," he said.

"Obviously parliament has to make its decision about what the next steps are, I'm sure my colleagues have been looking at the allegations — we do regard them as serious."

Mr Minns said the fact this was not the first incident from the Kiama MP was cause for concern.

The secret report into the incident, provided to a select group of parliamentary officials, alleged that Mr Ward tried to enter the building at about 4.20am on July 21 wearing a "T-shirt, underwear, (and) socks," with a gash on his head.

In a statement, Mr Ward said he had locked himself out of his nearby apartment after being woken by a noise. Mr Ward has two Sydney homes – one in Potts Point, and one in Woolloomooloo. Mr Ward said his apartment was about an "eight minutes walk/jog" to parliament.

"Having been woken and responding to a noise at the rear of my apartment, I locked myself out of my property in the early hours of 21 July," he said.

"Given it was freezing at around 4AM in July, with no prospect of getting a locksmith, not having my phone and with my property around eight minutes walk/jog to parliament, I went to parliament to get my spare key."

It took the Telegraph 11 minutes and 27 seconds to walk the same journey yesterday afternoon.

Mr Ward denied that he was drunk on the morning in question. He did not deny that he was only wearing underwear.

Mr Ward arrived at parliament's front entrance on Thursday at 10.30am, before attending Question Time.

He left about 5.30pm, running out the back entrance to get into a waiting Uber.

Warning of delays as part of Sydney›s ‹bendy bus› fleet pulled from service over mechanical fault

A large section of Sydney's bus fleet has been pulled from service after a mechanical fault was found.

A routine inspection uncovered cracks in the connecting plate of the Volvo B12- BLE model, also known as the "bendy buses".

Transport for NSW has been forced to park the fleet, which will mean cancellations and crammed buses on some of the City's busiest routes. The loss of 39 articulated coaches, known as the "bendy buses" has put a strain on the daily commute.

"The first bus came past and I was waiting because it was too full, so I ended up being late," one commuter said today.

"You're like sardines, there's no privacy," another said.

Transport for NSW Chief Excecutive Howard Collins said the state was working on a fix with suppliers.

"We're working with the chassis manufacturer now to say can we have a new component of a new design, and as we do that we will be changing them out as quickly as possible," he said.

"But it will take several weeks.

"So expect you may be queuing, or there may be cancellations or delays, so watch out for that.

"This is a precautionary measure, it's not as if they're unsafe. We want these vehicles to be in good order," Collins said. Services from the Northern Beaches to Manly and the city will be impacted, including the 165X, 170X and 199 routes.

The 120 service between Willoughby and the City will also lose capacity.

The 309 and 310 from Mascot to Redfern will also be affected.

The specific model of the bus was custom built nearly 20 years ago, and has had its fair share of mechanical issues.

Union slams NSW ban on ticketless fines, cites increased risk to rangers

The union is up in arms over the NSW government's decision to ban ticketless parking fines, warning the move will put parking rangers at greater risk of assault and abuse.

Union officials claim the change could take rangers "back to the bad old days" of facing daily threats on the job.

The government's legislation, introduced by Finance Minister Courtney Houssos, will effectively ban councils from issuing parking fines without placing a physical notification on the vehicle.

The legislation aims to prevent drivers from being fined without their knowledge, a practice that saw councils collect 155$ million in revenue last year.

Ms. Houssos emphasised that the reform was a win for motorists, following concerns that many councils had been issuing ticketless fines despite being ordered to stop.

Under the new rules, parking rangers will be required to attach a visible notification, such as a sticker or traditional parking ticket, to cars receiving fines, with repeat penalties for the same offence also being invalidated.

But the union representing parking rangers has strongly condemned the move.

United Services Union General Secretary Graeme Kelly OAM warned that eliminating ticketless fines will increase the risk of physical harm to rangers, recalling instances where workers have been seriously injured.

"Removing ticketless parking fines will take rangers back to the bad old days where they suffered broken jaws, black eyes, and daily abuse for simply doing their job," Kelly said.

"Parking inspectors have a tough job, and like every other worker, they deserve to go home safely each day, not end up in a coma in hospital."

Kelly recounted a recent incident where a parking ranger was run down in Enmore, suffering brain and spinal injuries that left him in a coma for two weeks.

He added that the union had proposed alternative solutions, such as linking council fines to the car registration system, which could notify drivers via text message when they receive a fine.

He also criticised the government for failing to consider the significant financial investment councils have made in ticketless parking technology, which will now be rendered obsolete.

"Councils have invested hundreds of thousands of ratepayers' dollars in ticketless parking technology, and now it's just going to be junked without compensation," Kelly said.

Kelly argued that if the government was concerned about real-time fine notification, it should extend similar practices to speeding fines, seatbelt violations.

"Parking inspectors are being put in danger for a government sugar hit to boost its popularity. It's disgraceful," he said.

Ms. Houssos, however, defended the changes as necessary for transparency and fairness to drivers, with the legislation to be set today.

Anthony Albanese snaps at morning news host over inflation remark

Anthony Albanese has snapped at Nine's Sarah Abo after the Today host pressed him on his government's fiscal management.

Ms Abo was drilling the Prime Minister on inflation, which dropped in August, according to official data released on Wednesday.

But analysts have said the situation, while improving, was more complicated, warning against taking the new figures on face value.

"You know, and as economists have told us as well, that that 2.7 per cent rate is really just mirroring ⋯ the energy rebate that's out there, and actually the inflation rate is 3.5 per cent," Ms Abo said.

But the presenter was cut off mid sentence when Mr Albanese interjected.

"No, that's not right!" he said.

Ms Abo tried to continue, saying that Reserve Bank chief Michele Bullock "hasn't moved the rates," but the Prime Minister interrupted again.

"That's not right," he said.

"Sarah, with respect, every single one of the inflation figures, whether it be the excluding volatile, is down from 3.7 to three, trim means down from 3.8 to 3.4 and the headline figures down from 3.5 to 2.7.

"Every one of the figures that were released yesterday is heading in the right direction. That's a good thing."

The Australian Bureau of Statistics reported annual headline inflation for the month of August dropped from 3.5 per cent to 2.7 per cent, with underlying inflation also fell from 3.8 per cent to 3.4 per cent.

But the Reserve Bank wants inflations to fall within 3-2 per cent, before the central bank will cut rates.

Ms Bullock made clear on Tuesday, when the central bank decided to hold the official cash rate 4.35 per cent, the bank's board was firmly sticking to its target inflation band and would look for "sustainable" moves downward before cutting rates.

In her interview with the Prime Minister, Ms Abo pushed on, asking if he thought the Reserve Bank's governor was wrong.

But Mr Albanese dodged the question.

"What our job has been is to get that downward pressure on inflation at the same time as we've delivered on cost of living relief, including the energy bill relief," he said.

"We think that's a good thing, that that's put downward pressure on inflation. "But at the same time as well, tax cuts for every taxpayer, fee free TAFE, cheaper childcare.

"All of these measures making a difference for people at the same time as wages are increasing because we want people to earn more and to keep more of what they earn."

Treasurer Jim Chalmers says 'a lot at stake' in upcoming two-day China talks

Treasurer Jim Chalmers will be in Beijing for high levels talks in the first such visit in seven years, with fears declines in China's economy could have domestic repercussions.

A struggling construction and real estate sector in China, which takes 85 per cent of Australia's iron ore exports, has led to weakened steel production there.

Mr Chalmers told reporters on Wednesday the two-day talks would focus on "stabilising our economic relationship with China".

It's the first post-Covid meeting of the Strategic Economic Dialogue (SED), which was last attended by then-treasurer Scott Morrison in 2017.

The former prime minister was also the last Australian treasurer to visit China when he attended the talks seven years ago with then trade minister Steven Ciobo.

"We're not immune from weakness in the Chinese economy and that's why it's so important that over the next two days," Mr Chalmers said. "I'll be meeting with key Chinese counterparts in Beijing." Describing the dynamic between China and Australia as complex "but full of opportunity", he said a "stable economic relationship" was to the benefit of "Australian workers and businesses investors and our country more broadly".

"Our approach to China has been to co-operate where we can, disagree where we must, but also always engage in Australia's national interest," he said.

"We recognise that there's a lot at stake and a lot to gain from a more stable economic relationship with China.

"We've got a big opportunity to make sure that both countries benefit from the complementarity of our economies while always advancing and protecting Australia's national interests."

Mr Chalmers added that ahead of the meeting, he had spoken to mining giants BHP, Fortescue and Woodside, plus banking executives at Macquarie and HSBC, and business peak body group the Business Council of Australia (BCA).

BCA chief executive Bran Black said the organisation supported "strong and open dialogues" between Australia and China, and said it would strengthen future economic growth and trade opportunities. "One in four jobs in Australia rely on trade, so growing our export potential is fundamental to our economic success," said Mr Black.

"Trade with China will continue to be a priority and the BCA is pleased there has been a continuing stabilisation in the trading relationship."

With iron ore prices falling to their lowest since 2022, the forecast has improved after the China central bank made unprecedented moves to ease borrowing measuring to boost its economy on Tuesday. In response, Australia mining giants BHP surged 3.29 per cent to 41.12$, Rio Tinto rallied 3.66 per cent to 116.45$ and Fortescue climbed 1.75 per cent to 18$.

RBA announces new interest rate decision, holding at 4.35 per cent

The Reserve Bank has held the cash rate at 4.35 per cent following its board meeting on Tuesday, flagging that inflation is "still too high".

The seventh consecutive hold was widely tipped by economists and investors, which means homeowners will be slugged with the -13 year high cash rate until at least November 5, Melbourne Cup Day, when the board is slated to meet next.

In a statement, the RBA acknowledged inflation had "fallen substantially" but it was still beyond the "midpoint" of the board's target band of 2 to 3 per cent.

The board again indicated further rate rises could be in play.

"The board is not ruling anything in or out. Policy will need to be sufficiently restrictive until the board is confident that inflation is moving sustainably towards the target range," the RBA statement said. It warned there was a "high level of uncertainty" on future rate decisions, and while other central banks had begun cutting rates, they remained "alert to risks" and "geopolitical uncertainties remain pronounced".

The board reiterated "returning inflation to target within a reasonable timeframe" was its highest priority, stating underlying inflation, currently at 3.7 per cent, was still too high.

According to its August forecasts, the all-important figure is not predicted to fall into the target range until late 2025, before it reaches the midpoint in 2026.

Governor Michele Bullock said the central bank's outlook had not changed since the August meeting, stating that progress on moving underlying inflation has "been slow".

However unlike previous meetings, the board did not consider a rate hike. "We've considered in detail whether our current settings are sufficiently restrictive and judged that based on what we know at the moment," she said.

Ms Bullock said the board would not lower rates until it was "confident" underlying inflation was reduced, and said the board remained "vigilant to the upside risk to inflation".

While Wednesday's monthly inflation update is tipped to show headline inflation has dropped to 2.7 per cent – within the RBA's target range – Ms Bullock warned the figures were "volatile".

Although she said this would be "reflecting cost-of-living relief," which "was important," it was "not really reflective of the underlying inflation".

Aussies paying more than ever for petrol, new data shows

Australian motorists are spending more than ever before on Petrol, data from NRMA has revealed.

Sydney is currently enduring the longest petrol price cycles on record, taking as long as seven weeks to peak.

The data also revealed that 45 per cent of Sydney service stations are staying in the top end of the petrol price cycle for longer, and are charging the maximum prices possible.

The average cost of petrol this year for regular unleaded was 212.2 cents at the top of the price cycle, the NRMA found.

The lowest averge price was 182.3 cents per litre, with a gap between the top and bottom of Sydney's price cycles being almost 30 cents a litre.

The largest gap between the cheapest and most expensive service stations in Sydney was a record 59.2 cents per litre, the NRMA said.

"Price cycles are unique to Australia and while we have seen them across our largest cities for almost two decades we are now seeing similar trends in larger regional towns located near the capitals," NRMA spokesperson Peter Khoury said.

"NRMA research exposed the reality of these cycles: they are lasting longer, prices rise up-to three times faster than they fall.

"With this latest research we know that the majority of service stations in Sydney are charging the maximum price longer at the top of the cycle – there are no more outliers."

The NRMA is launching a new program through their app to help Australians save money at the pump.

Millions in Unclaimed Funds on Unused Opal Cards: How to Get Your Money Back

More than 143$ million is sitting idle on Opal cards that haven't been used in over a year, according to a freedom of information investigation by 9News. This unclaimed cash is spread across 18 million Opal cards, with 119.5$ million on adult cards, 16.3$ million on child passes, 7.6$ million on senior cards, and another 118,000$ on concession cards.

Josh Murray, Secretary of Transport for NSW, explained how commuters can reclaim the money from their unused cards.

"Simply grab your old Opal card and use the number on the back to check the balance via the Opal app. You can transfer the funds to a new card or apply for a refund on our website if you're not going to use it," Murray said.

Even if your Opal card is unregistered, you can still apply for a refund by completing an online form and providing an Australian bank account.

Over the past five years, the amount of forgotten cash on Opal cards has doubled, with %60 of commuters now opting to tap on using their bank cards or mobile phones instead. Some Opal cards may have up to 250$ waiting to be reclaimed.

To make it easier for commuters to track and recover their unused funds, the Department of Transport is considering upgrading the Opal app.

Former Treasurer Joe Hockey says small nuclear reactors "are coming"

Former Treasurer Joe Hockey says Australia will inevitably have to embrace nuclear energy, appearing to support the Coalition's plan to build seven nuclear energy plants.

Mr Hockey told the National Press Club on Thursday power-hungry data centres spurred by the growth in artificial intelligence would force Australia to reconsider its energy needs, and pointed to the incorporation of nuclear technology in the US.

"I don't know how we're going to meet the massive demand for energy over the next few years," said Mr Hockey, who now runs a Washington-based advisory firm Bondi Partners, and was Australia's US ambassador between 2016 to 2020.

"My view is small nuclear reactors are coming and we're going to be buying. Whoever's in government will be buying.

"Other than that, I don't want the lights to go out on my kids, my grandkids."

Mr Hockey also pointed to Microsoft's recent deal with US giant Constellation Energy to reopen a unit of the infamous US nuclear power plant Three Mile Island to power its data centres, with its found Bill Gates investing heavily in nuclear as well.

While the Coalition has yet to release its costing for its nuclear strategy, Opposition Leader Peter Dutton said he believed Australia had a "huge play" and was a "natural home" in supplying data storage for other countries, however we currently lacked the energy output.

"The reality of AI is that it is going to need that baseload power. It's not going to rely on intermittent power. It's not going to rely on the storage capacity that we have now," Mr Dutton said on Monday.

"At the moment, I think we're playing ourselves out of that game."

Mr Dutton has previously said the first of the government-owners generators would come online from 2035, with sites proposed in Queensland, NSW, Victoria, South Australia and Western Australia.

Energy Minister Chris Bowen has repeatedly called on the Opposition to release the costings and modelling of the plans.

"It's been months – more than three months – since Peter Dutton announced his nuclear sites," Mr Bowen said on Monday, following Mr Dutton's speech.

"He said the costings and details would follow, and the Australian people are still waiting. The Australian people deserve better. They deserve the details."

Mr Hockey also shared his opinion on the upcoming US election, saying that while Ms Harris was winning the "enthusiasm battle," Republican candidate Donald Trump was "very competitive".

"I think out of every 100 people voting for Trump, four to five would not admit it. They're just going to do it," he said.

"And polls have just been consistently wrong about Trump. Take Wisconsin: They underestimated Trump's vote by 7 per cent in 2016 and they underestimated by 5 per cent in 2020."

Despite this, he didn't go as far to tip a winner, stating: "You'd be a fool to call it now".

Mr Hockey said he also believed Australia was in an "incredibly good position with both candidates," and backed the work of current US ambassador and former Labor prime minister Kevin Rudd.

"I was hoping to get through the National Press Club without mentioning his name, but Kevin Rudd is doing a pretty good job," he said.

Bill Shorten, Peter Dutton trade blows on negative gearing as pressure mounts on government

Federal minister Bill Shorten and Opposition Leader Peter Dutton have traded blows over a key tax benefit for property owners that the former Labor leader once championed a push to reform.

Mr Shorten, who is retiring from politics early next year, took negative gearing reforms to the federal elections in 2016 and 2019 in his failed prime ministerial bids.

But Prime Minister Anthony Albanese's comments this week that the government had "no plans" to change the concession has sparked speculation the Shorten-era policy could still be on the table.

Appearing on Nine's Today alongside Mr Dutton on Friday, Mr Shorten said the Prime Minister "has been crystal clear" on the government's position.

"It's not Labor's policy," he said.

"We would like the Liberals to stop swinging. We'd like Peter Dutton, in fact, to stop swinging hands with (Greens leader) Adam Bant, delaying our housing policy to allow people to be able to buy into the housing market.

"It's all about supply, not about the tax policies."

But Mr Dutton shot back that different takes on Mr Albanese's comments by the media showed the government was "in a state of disarray."

"And I suspect the secret action here is actually from Bill Shorten," the Opposition Leader said.

"I think Billy has ··· slipped the policy under the Prime Minister's door, and the PM has woken up, and he's brushed it off.

"And he thought Bill was hopeless in 2019 and he could pull it off."

Mr Shorten quipped back: "Pete, I think last night you heard a noise in the garden, and you went out to check and it was Adam Bandt and the other pixies at the end of the garden giving you advice on housing."

Picking up on the fuzziness of Mr Albanese's comments, host Karl Stefanovic asked the former Labor leader to if he "has spoken to the PM about the plan to have no plan".

Mr Shorten said he had not and repeated that the government's "focus is on supply".

He went on to take another dig at Mr Dutton.

"This is the problem with the modern day Dutton opposition," he said.

"They won't leave, they won't follow, and they won't get out the way. Stop taking advice from the Greens."

Both the government's Help to Buy and Build to Rent bills failed to get through the Senate last week, with the Coalition firmly against the legislation and the Greens saying the bills do not go far enough.

Among the Greens' demands is a phase out of negative gearing, which lets property owners offset losses on rental properties.

But reforms appear to be gaining momentum, with growing support for negative gearing reform on the crossbench and reports ministers think it could play well with younger voters.

Independent senator David Pocock is the latest member of the crossbench to throw his support behind negative gearing changes, saying on Friday he backed a "sensible middle path to reform".

Senator Pocock told the ABC there needed to be a shift away from viewing housing as an "investment vehicle".

"Housing, it is dire, particularly if you're a young person or a more marginalised group," Senator Pocock told the ABC.

"That's not the Australia I think we want to be living in."

He said limiting investment properties to one per person seemed "pretty fair", pointing to small business owners who needed to take care of their own retirement.

"That seems legitimate," he said.

"And I think it is a sensible way to start to turn this ship around where, for so long, housing has been an investment vehicle, a way to build wealth, rather than a human right, something that is actually affordable and accessible to Australians.

"More and more people, even people who've done well out of property, are realising that this isn't working for us."

Dick Smith weighs in on the nuclear energy debate, saying Australia is 'dumb'

Businessman Dick Smith has thrown his support behind an overhaul of Australia's energy system, saying nuclear power is "the only answer."

Mr Smith has long maintained that renewables alone could not keep electricity flowing across the country, despite independent modelling suggesting otherwise.

But in his latest comments on Wednesday, Mr Smith reasoned that Australia should switch to nuclear because China is ramping up its nuclear infrastructure and "the Chinese are smart."

"There's Labor saying that we can't afford the best, the gold standard of power generation, which is nuclear," he told 2GB.

"But there are over 32 countries that have nuclear, including Bangladesh and Pakistan, really poor countries.

"What's more important, China, which has about a third of our GDP, has 55 nuclear reactors under existing plus 23 under construction and 150 planned.

"I mean, the Chinese are smart. We're dumb, unfortunately."

China's GDP is significantly higher than Australia's, sitting US17.7$ trillion to Australia's 1.7$ trillion.

But per capita, Australia is about five times higher at US61,000$ compared to China's US12,000$.

Mr Smith's endorsement comes after Opposition Leader Peter Dutton earlier this week renewed his pledge to build seven nuclear reactors if the Coalition won next year's election.

Mr Dutton told an economic forum on Monday that embracing nuclear was Australia's only chance to reach the

2050 net-zero target.

But, the Liberal leader again dodged questions on cost, saying the Coalition would "release our costings in due course."

The Albanese government earlier this month attached a 600$bn price tag to the opposition's nuclear energy proposal in an attack ad, after the Coalition failed to provide costings since announcing it in June.

The figure came from analysis by the Smart Energy Council, which estimated the Coalition's plan would cost between 116$n600$-bn and only provide 3.7 per cent of Australia's energy mix in 2050.

It was based on experiences overseas and data from Australia's science agency and the national energy operator.

In his remarks to Committee for Economic Development of Australia on Monday, Mr Dutton did acknowledge his "nuclear plan does have a significant upfront cost".

But he said existing transmission infrastructure could be utilised and thecost of our nuclear plants can be amortised "and spread over a reactor's -80year lifespan.

Australia Today

All News About Australia

Established in 2020
ABN: 44 739 785 281
www.australiatoday.press
Email: media@australiatoday.press
www.facebook.com/australiatoda
www.twitter.com/australia2day
www.youtube.com/@aandemediaaustralia
WhatsApp: 0449 146 961

CEO: Dr. Sam Nan

Saturday 28 September 2024 No. 182 Price $2.5 English and Arabic News

Government has ‹no plans› to change negative gearing and capital gains discount

Anthony Albanese has watered down speculation the federal government will move to change negative gearing at the next election despite reports Treasury is modelling a potential overhaul of the generous tax concessions for property investors.

The prime minister did a string of interviews this morning to say Labor has "no plans" to change negative gearing and the capital gains tax discount.

"Our plans are out there about supply," he told Today.

"My concern with the proposals that have been put forward from time to time about negative gearing is that they won't have a positive impact on supply.

"We need more homes... we want more people in public housing. We want more private rentals, and we want more people in home ownership."

The comments come a day after the Sydney Morning Herald reported the federal Treasury was looking into the cost of winding back negative gearing and the capital gains discount.

Labor is facing pressure from the Greens to axe the concessions, with the minor party refusing to support the government's help to buy housing legislation until they are gone.

The Greens and other critics of the policy say it makes it easier for someone to purchase their second or third home at the expense of prospective first-home buyers, and claim it has contributed to the housing crisis.

"It is good to see negotiations may have finally begun to scrap the tax handouts denying renters the chance to buy a home," Greens housing spokesperson Max Chandler-Mather said yesterday. "We have two months to get a deal done. Let's do this."

But the Coalition is opposed to any changes, and Albanese today said the Treasury modelling hasn't been requested by the government.

"I didn't (ask officials for costings)," he said.

"The public service don't have to be told, I'm not their school teacher... what I want is a public service that's dynamic, a public service that does its job in the best traditions of the public service."

While Albanese's denial was far firmer language than yesterday, when he didn't rule out changes to negative gearing and capital gains tax, it was similar to the messaging used by senior ministers before the government altered the stage 3 tax cuts earlier this year.

Before that change, Resources Minister Madeleine King said the government had "no plans" to change the tax cuts.

When asked about the similarity of the wording on Today, Albanese said the tax cuts decision was "courageous".

"See if you can find someone who says that what we did on income tax was the wrong thing," he said.

"I know there was some controversy when we did it, but it was the right thing, done for the right reasons."

The Power of Cultural and Ideological Influence on Public Opinion

By/ Sam Nan

Since the onset of Israel›s response to the violent attacks launched by Hamas and Hezbollah, social media platforms have been flooded with comments that reflect a particular perspective. Many of these remarks come from Arabic-speaking individuals residing in Western nations such as the United States, Australia, and Canada. These reactions are often steeped in sympathy for the Palestinian and Lebanese causes, even when these causes are linked to groups recognized internationally as terrorist organizations.

It's important to understand that this support seems to stem from a sense of ethnic or cultural loyalty rather than a reasoned evaluation of the situation. The underlying message often suggests a solidarity based on shared Arab heritage, regardless of whether the actions being supported include violence or terrorism. This reflects a deep-seated belief passed down through generations, where Arabs are taught to see Israel as an inherent enemy, as reinforced by cultural, political, and sometimes religious teachings.

When Hamas militants carried out their brutal attacks on Israeli civilians on October ,٧ ٢٠٢٣, which included killing innocent men, burning children, and committing horrific acts of violence, some communities, particularly those in the Arab world, celebrated. This reaction was not born out of a defense of these actions but rather from a historical narrative that paints Arabs as inherently opposed to Jews and Israel.

However, when Israel responded to these attacks, Arab communities worldwide shifted their perspective, decrying the Israeli military's actions and labeling them as war crimes. This reaction, seen in demonstrations and widespread social media posts, conveniently overlooks the fact that the initial aggression came from Palestinian militants. The cycle of condemnation for Israel while ignoring the initial provocation highlights the complexity of public opinion shaped by cultural ties rather than objective facts.

Furthermore, Hezbollah's involvement and its preparation for missile strikes against Israel again brought sympathy toward southern Lebanon. Despite Hezbollah›s designation as a terrorist organization by numerous countries, its Arab identity seemed to invoke an almost automatic sense of solidarity. This reflects the proverb "blood yearns," indicating that ethnic or cultural connections can sometimes cloud moral judgment.

Ultimately, this unwavering support for groups like Hezbollah, Hamas, and others is deeply rooted in an education system and cultural legacy that positions Israel as the ultimate adversary. This worldview is often influenced by religious verses that are interpreted to justify hostility toward Jews, creating an environment where acts of terrorism are either ignored or rationalized.

Even Arab Christians, who might not share the same religious beliefs, often align with their Muslim counterparts in condemning Israel. This alliance may be born out of fear, mutual interests, or societal pressures. Meanwhile, many Arab-language media outlets in Western countries also reflect these sentiments, whether due to commercial interests or the fear of violent backlash.

In summary, the ongoing support for terrorism and the condemnation of Israel among certain Arab communities stem from a long-standing cultural and educational legacy. This deeply ingrained belief system often prevents a more nuanced and balanced understanding of the complex geopolitical issues at play.